



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تحت عنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

"دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2022"

تحت إشراف الأستاذة:

• أ. بن نافلة نصيرة

من إعداد الطالبتين:

■ علي حداش زهيرة بشرى

■ غماري أماني صافية

أعضاء لجنة التقييم والمناقشة

| | | |
|--------|--------------------------------|-----------------------|
| رئيسا | جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت | أ. مهداوي هند |
| مشرفا | جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت | أ. بن نافلة نصيرة |
| ممتحنا | جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت | أ. بن الدين نور الهدى |

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي جَعَلَ الْمَوْتَ
وَالْحَيَاةَ وَالَّذِي
يُعِيدُ النَّاسَ
وَالَّذِي يُدَبِّرُ
الْأَمْرَ وَاللَّهُ
بِشَيْءٍ عَظِيمٍ

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الطه الأمين

نحمد الله القوي المتين، الذي وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع

تشكراتنا

إلى الأستاذة المحترمة "بن نافلة نصيرة" التي تكرمت بالإشراف على هذه المذكرة

والتي لم تتوانى في إعطائنا أي معلومة أو توجيه ساعدنا في إنجاز هذا العمل

إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إلى جميع من ساعدنا وقدم لنا يد العون

إهداء

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضلته

فالحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

أهدي ثمرة نجاحي إلى:

من قال فيهما الله تعالى "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

أبي العين الساهرة والسند والأمان لروحي، أبي الضوء المضيء لدربي

أمي نور حياتي التي ملأت قلبي وردا، أمي الداعمة لأحلامي

إلى إخوتي عبد الله وعبد القادر نبع الحنان والمحبة في حياتي

إلى جدي وجدتي اللذين ربباني أطال الله في عمرهما

إلى أجمل صديقات العمر التي جمعت بيننا الذكريات ومقاعد الدراسة

وختاما إلى كل فرد من دائرة حياتي وإلى كل من زرع الحب والأمل في مسيرتي شكرا لكم

علي حداش زهيرة بشرى

إهداء

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طيلتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفققتني على إتمام هذا العمل وتحقيق حلمي، أهدي هذا النجاح

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق

إلى داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله

إلى فخري وإعتزالي والذي حفظه الله

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها

والشمعة التي كانت في الليالي المظلمات، سر قوتي ونجاحي

ومصباح دربي الذي وهج حياتي والدتي حفظها الله

إلى القلب الحنون جدتي حفظها الله

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى ملهمي نجاحي إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع

أرتوي منها

إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرة عيني أخواتي حفظهم الله

غماري أماني صافية

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| | البسمة |
| | الشكر والعرفان |
| | الإهداء |
| | الفهرس |
| I | قائمة الجداول |
| II | قائمة الأشكال |
| III | قائمة الملاحق |
| أ-ح | المقدمة العامة |
| 1 | الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر |
| 2 | تمهيد |
| 3 | المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 3 | المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 4 | المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 5 | المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 7 | المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وإطاره القانوني |
| 7 | المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر |
| 11 | المطلب الثاني: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر |
| 13 | المطلب الثالث: الضمانات الدولية للاستثمارات الأجنبية المباشرة |
| 16 | المبحث الثالث: المناخ الاستثماري ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 16 | المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري والعوامل الجاذبة له |
| 17 | المطلب الثاني: مقومات المناخ الاستثماري |
| 21 | المطلب الثالث: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري |
| 22 | الخلاصة |
| 23 | الفصل الثاني: الإطار العام للنمو الاقتصادي |
| 24 | تمهيد |

الفهرس

| | |
|----|---|
| 25 | المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي |
| 25 | المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي |
| 26 | المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي |
| 27 | المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية |
| 28 | المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه |
| 28 | المطلب الأول: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي |
| 31 | المطلب الثاني: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي |
| 33 | المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي |
| 37 | المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي |
| 37 | المطلب الأول: جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي |
| 38 | المطلب الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي |
| 39 | المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية |
| 40 | الخلاصة |
| 41 | الفصل الثالث: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2022-1990 |
| 42 | تمهيد |
| 43 | المبحث الأول: تحليل واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر |
| 43 | المطلب الأول: الإطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر |
| 45 | المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر |
| 46 | المطلب الثالث: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر |
| 49 | المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية لغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومعيقاته |
| 49 | المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية لغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر |
| 52 | المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر |
| 54 | المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر |
| 56 | المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر من 2022-1990 |
| 56 | المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة |

الفهرس

| | |
|----|--------------------------------------|
| 57 | المطلب الثاني: تحليل متغيرات الدراسة |
| 68 | الخلاصة |
| 69 | الخاتمة العامة |
| 71 | المراجع |
| 78 | الملاحق |

❖ قائمة الجداول:

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|-------|
| 56 | التعريف بمتغيرات الدراسة | 01 |
| 62 | اختبار الاستقرار | 02 |
| 64 | اختبار الحدود للتكامل المشترك ARDL Bounds Test | 03 |
| 65 | نتائج تقدير كل من نموذج المدى الطويل ونموذج المدى القصير | 04 |
| 67 | نتائج فحص بواقي تقدير النموذج | 05 |

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|---|-------|
| 27 | أنواع النمو الاقتصادي | 01 |
| 32 | مؤشرات النمو الاقتصادي | 02 |
| 34 | محددات النمو الاقتصادي | 03 |
| 47 | تطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2022-1990 | 04 |
| 57 | تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2022-1990 | 05 |
| 58 | تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2022-1990 | 06 |
| 59 | تطور معدل سعر الصرف خلال الفترة 2022-1990 | 07 |
| 60 | تطور معدل سعر البترول خلال الفترة 2022-1990 | 08 |
| 63 | نتائج اختبار فترات الإبطاء المتلى | 09 |

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|-------|
| 78 | نتائج اختبار ADF للاستثمار الأجنبي المباشر عند المستوى | 01 |
| 78 | نتائج اختبار PP للاستثمار الأجنبي المباشر عند المستوى | 02 |
| 78 | نتائج اختبار ADF لسعر الصرف عند المستوى | 03 |
| 79 | نتائج اختبار PP لسعر الصرف عند المستوى | 04 |
| 79 | نتائج اختبار ADF للنمو الاقتصادي عند المستوى | 05 |
| 79 | نتائج اختبار ADF للنمو الاقتصادي عند الفروق الأولى | 06 |
| 80 | نتائج اختبار PP للنمو الاقتصادي عند المستوى | 07 |
| 80 | نتائج اختبار PP للنمو الاقتصادي عند الفروق الأولى | 08 |
| 80 | نتائج اختبار ADF لسعر البترول عند المستوى | 09 |
| 81 | نتائج اختبار ADF لسعر البترول عند الفروق الأولى | 10 |
| 81 | نتائج اختبار PP للنمو الاقتصادي عند المستوى | 11 |
| 81 | نتائج اختبار PP للنمو الاقتصادي عند الفروق الأولى | 12 |
| 82 | نتائج اختبار Jarque-Bera لتوزيع البواقي | 13 |
| 82 | نتائج اختبار BreuschGodfrey للارتباط التسلسلي | 14 |
| 82 | نتائج اختبار White (CT) لعدم تجانس التباين | 15 |
| 83 | المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة | 16 |
| 83 | بيانات متغيرات الدراسة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، سعر البترول، سعر الصرف) | 17 |

المقدمة العامة

المقدمة العامة

عرف العالم تحولًا جوهريًا في الطبيعة الاقتصادية والتجارية، حيث أصبحت العلاقات بين الدول مترابطة ومتشابكة بشكل لم يسبق له مثيل، وقد نتج عن هذا التطور تحولات هائلة في المجال الاقتصادي، مما أدى إلى تطورات كبيرة منها ظهور ظاهرة جديدة تعرف بالعمولة. وقد تبع هذه الظاهرة موجة من تحرير التجارة الدولية وعوامل الإنتاج ونتيجة لهذا الانفتاح، حيث أصبح لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة وتأثير واسع النطاق على الاقتصاديات العالمية لمختلف الدول وخاصة الدول النامية التي نالت استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية.

ففي الوقت الحاضر، نجد أن معظم الدول ترحب بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت تنافسًا شديدًا لجذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة، بهدف تحسين بنيتها الاقتصادية. ومن بين الأسباب التي أدت إلى تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر، تراجع القروض الخارجية نتيجة لتفاقم أزمة المديونية، مما دفع الدول نحو إزالة القيود عن هذا النوع من الاستثمار مما أدى لتراجع دور الدولة، وتوجهت الدول نحو الاقتصاديات السوقية واعتماد سياسات تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي كوسيلة أساسية لتحقيق الإصلاح وتعزيز النمو الاقتصادي، والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ولقد كثر النقاش حول الأثر الذي يخلفه الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نظريات النمو من خلال تحليل محددات النمو الاقتصادي، حيث ينظر لهذا الأخير كوسيلة ملئ الفجوة بين العرض المحلي من الادخار والعملات الأجنبية والإيرادات الحكومية، والمهارات البشرية والمستويات المرغوبة من المصادر الضرورية لتحقيق النمو وأهداف النمو، فتعتبر دراسة أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي من أهم الدراسات الحديثة في المجال الاقتصادي، والتي تحظى باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين.

والجزائر تعاني كغيرها من الدول النامية من ركود الاستثمارات بشتى أنواعها، ومن ثم فهي تبحث عن سبل تنشيطها، لذلك تبنت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي سياسة الانفتاح الاقتصادي، بقصد تشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية، بتطوير التشريعات وإقرار الحوافز، واستقطاب التكنولوجيا الحديثة لإقامة صناعات تعزز النمو الاقتصادي، وتنشط الاستثمارات المحلية، باعتبارها مقومات أساسية لرفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المقدمة العامة

ومحاولة منا لقياس الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي والتركيز على حالة الجزائر سنعطي الموضوع جانبا من النظرية الاقتصادية القياسية في تحليل جدلية العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

• الإشكالية

على ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية هذا البحث كما يلي:

✚ ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية ودراسة موضوع البحث من جميع النواحي يجدر بنا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ماهي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟
- 2- ما مدى قدرة المناخ الاستثماري في الجزائر على جذب المستثمرين الأجانب؟
- 3- ما هي أهم محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة؟
- 4- هل ساهمت الإجراءات والآليات والإصلاحات التي وضعتها الجزائر في تحسين مناخها الاستثماري لجذب المستثمرين الأجانب؟

• فرضيات الدراسة

من أجل معالجة الأسئلة الفرعية للبحث ومن ثم الإشكالية الرئيسية، قمنا بنا صياغة بعض الفرضيات الأساسية لموضوع البحث لتكون منطلقا لدراستنا، ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

- 1) هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.
- 2) يتميز المناخ الاستثماري في الجزائر بضعف قدرته على تشجيع وجذب المستثمرين الأجانب.

• أهداف الدراسة

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها كالآتي:

- 1) توضيح الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- 2) إدراك وفهم وتحديد العلاقة التفاعلية التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل ودرجة تأثيره على النمو الاقتصادي كمتغير تابع.
- 3) الوقوف على واقع المناخ الاستثماري في الجزائر، ومدى تأثير ذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة.
- 4) تحديد العراقيل والصعوبات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 5) إثراء المكتبة ببحث جديد يضاف إلى الأبحاث السابقة وخصوصا من الجانب القياسي والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مما قد يفيد من سيتناول هذا الموضوع مستقبلا.

• دوافع وأسباب اختيار الموضوع

هناك عدة دوافع دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع والبحث فيه دون غيره من المواضيع، وتتمثل فيما يلي:

- 1) أهمية الموضوع خاصة في الوقت الحالي، حيث يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر محور اهتمام الاقتصاديين والحكومات في العديد من دول العالم خاصة النامية منها، حيث تحاول تحسين أداء استقطابه ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- 2) قلة الدراسات المتعلقة بالموضوع وخاصة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.
- 3) طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يرتبط أداؤه بقطاع المحروقات الذي يتسم بعدم الاستقرار، وذلك نتيجة للتقلبات الكبيرة التي تشهدها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، ومنه إدراك حقيقة أن بعث وترقية الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية يعد أمر ضروري لبناء اقتصاد وطني قوي يتميز بالتنوع في مصادر دخله.
- 4) ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنتجة مقارنة بالدول المجاورة ما يستدعي النظر في خلفيات ذلك.

5) الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع التي تعتمد على التحليل والمقارنة، والتي تتوافق مع طبيعة تخصصنا وباعتبار الموضوع من أهم انشغالات الدول النامية.

• صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إعدادنا للبحث نذكر ما يلي:

1) تضارب المعطيات الإحصائية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة.

2) قلة المراجع المتخصصة والمتعلقة بموضوع البحث، خاصة الكتب العلمية والتي تعتبر الزاد الحقيقي لكل بحث فتم تعويض هذا النقص بالتقارير العلمية الخاصة بموضوع الدراسة.

• منهج الدراسة

من أجل الإحاطة والإمام بمختلف الجوانب التي ترتبط بموضوع هذا البحث وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية وكذا محاولة اختبار الفرضيات الموضوعية، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سنقوم بوصف مختلف النظريات المفسرة للاستثمار والنمو الاقتصادي ووصف وتحديد العلاقة بينهما. أما بالنسبة للجانب التطبيقي للدراسة تم الاعتماد على التحليل القياسي والإحصائي لدراسة العلاقة بين المتغيرين التابع (النمو الاقتصادي) والمستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) باستخدام برنامج Eviews9 الذي يمكننا من تقدير مختلف النماذج القياسية بسهولة لقياس أثر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال القيام بالاختبارات والأساليب القياسية ذات الصلة بالنموذج المعتمد والمتوافقة مع المراحل المنتهجة في القياس الاقتصادي.

• حدود الدراسة

حددت دراسة الموضوع في إطار مكاني و إطار زمني، فيما يتعلق بالإطار المكاني تم دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما فيما يخص الإطار الزمني فقد حددت الفترة من 1990 إلى 2022 لتكون فترة موضوع الدراسة، لأنها تمثل فترة الإصلاحات التي عرفت تدفقا معتبرا للاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات نمو موجبة ومتزايدة.

● تقسيم الدراسة

قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول أول فصلين خاصين بالجانب النظري وآخر فصل للدراسة النظرية كالآتي:

- خصص الفصل الأول للمفاهيم الأساسية والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر بداية بتعريفه ثم أشكاله بعدها محدداته. أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وضمائنه الدولية مروراً بإطاره القانوني. بينما المبحث الثالث جاء فيه دراسة المناخ الاستثماري بدءاً بمفهومه ومكوناته مروراً بمؤشرات قياسه وأخيراً تطرقنا للعوائق التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أما الفصل الثاني فخصص للنمو الاقتصادي حيث قمنا بتقسيم الفصل إلا ثلاث مباحث، تطرقنا في أول مبحث إلى عموميات حول النمو الاقتصادي بالبداية نتعرف على مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وأخيراً تطرقنا إلى الفرق بين مصطلحي النمو والتنمية الاقتصاديين. ركزنا في المبحث الثاني على النظريات التي فسرت النمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه ومحدداته. في آخر مبحث تطرقنا لجدلية العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي والتي تربطه بالاستثمار المحلي، وأيضاً تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية.

- خصصنا الفصل الثالث لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2022) وهو آخر فصل في دراستنا ففي أول مبحث تطرقنا للإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ثم محدداته وبعدها تدفقاته داخل الوطن. في ثاني مبحث ركزنا على الإصلاحات الاقتصادية التي تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأهم المعوقات وأخيراً الآثار التي خلفها الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري. أما فيما يخص آخر مبحث فخصص للدراسة القياسية فأولاً قمنا بتعريف متغيرات دراستنا ثم تحليلها إضافة إلى إجراء الاختبارات اللازمة كاختبار جدر الوحدة واختبار التكامل.

● الدراسات السابقة:

تعددت البحوث والدراسات التي تناولت جوانب عديدة من موضوعي الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي كونهما موضوعين بالغ الأهمية لجميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، سنعرض فيما يلي أهم تلك الدراسات السابقة والمتعلقة بموضوعنا:

◀ الدراسات باللغة العربية

- دراسة (مُجد بودواية، 2009) تحت عنوان "إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1980-2009"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب التي تقف وراء ضعف خلق الثروة في الجزائر والتي تمنع من استعادة الاقتصاد الجزائري لنمو قوي ومدعم ذاتيا إضافة إلى السياسات و التدابير المعتمدة من طرف السلطات العمومية لمعالجة هذه الوضعية والجدوى وراء هذه السياسات، وللإجابة عن هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي للتوصل إلى أن التباطؤ والضعف في النمو الاقتصادي في الجزائر لا يرتبط بضعف مستوى الاستثمار، كما أنه لا يرتبط أيضا بغياب الاستثمار المادي، بل إن تفسير هذا التباطؤ والضعف يعود إلى النمو السلبي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، فالنمو الاقتصادي يتحقق من خلال زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي تكون نتيجة للتقدم التقني وللتسيير الأمثل للموارد، فهذه الأخيرة هي ذات نمو سلبي في الجزائر وتعتبر أحد مشكلات النمو الاقتصادي، وأن خلق الثروة و النمو الاقتصادي هو من فعل القطاع الخاص وليس العام ولكن في الجزائر القطاع الخاص يتخذ الصفة الغير رسمية وبالتالي يواجه عدة عوائق لتحقيق النمو.

- دراسة (علي صوشة فايزة، 2015) تحت عنوان "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والصين"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي مقارنة الجزائر من الفترة الممتدة من 1962-2008 والصين من الفترة الممتدة من 1949-2011، وذلك باستخدام الإحصائيات المقدمة من المنظمات الدولية، وقد تم التوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ولكن بصفة ضعيفة على عكس الصين، وأن بالرغم من الإصلاحات والتحفيزات التي قامت بها الجزائر لم تحقق النتائج المرغوبة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

- دراسة (الوليد قسوم ميساوي، 2018) بعنوان "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس مدى تأثير ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993-2014، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة أن المناخ الاستثماري ضعيف لتشجيع وجذب المستثمرين الأجانب وهذا للتبعية بعائدات المحروقات، كما أن جهود الدولة حسنت حصيلة المشاريع الاستثمارية.

-دراسة (مروان عبد المالك ذنون، محمد وحيد حسن، 2019) بعنوان "دور مؤشرات مناخ الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي دراسة قياسية عن ماليزيا 1990-2016"، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد رقم 25، العدد 110، 2019.

انحصرت مشكلة البحث في ما إن كانت تهيئة مناخ الاستثمار من الأمور الأساسية لجذب المستثمرين المحليين والدوليين وبالتالي تسريع النمو الاقتصادي وأيضا أسباب عدم استطاعة الاقتصاد بغد الأزمة الآسيوية والعالمية من العودة إلى مسارات النمو إضافة إلى السبب وراء تدهور الاقتصاد الماليزي بالاعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة ARDL، وتم التوصل أنه من أكثر العوامل المؤثرة في تهيئة المناخ الاستثماري هما عدم قدرة السلع على المنافسة في السوق العالمي وانتشار الفساد الاقتصادي والإداري، أيضا وجود علاقة سببية متجهة من العوامة إلى النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي والأجنبي في المدى القصير والطويل.

-دراسة (بشير هارون، 2022) والمعونة ب: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022.

حاولت الدراسة التعرف على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي بالجزائر و سنغافورة خلال الفترة الممتدة من 1990-2022، وقد ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وتم التوصل إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي وهذا لضعف التدفقات وتمركزها في قطاع المحروقات وان مناخ الاستثمار يبقى بين معوقات جذبا.

-Larbaoui Manel, “The impact of the economic determinants on FDI inflows in developing countries (Algeria as a model in the period 1990–2017)”, Journal of economics and human development, volume 10(N°2), 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس مدى تأثير المحددات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990–2017، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وخلصت هذه الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالمقابل لا يتأثر بالتضخم ورصيد الميزانية العامة، كما شهد تحسن بسبب الإصلاحات.

-Moukli Sara Samira and Omar Belkhir Djaoued, “FDI inflows determinants in developing countries: a panel data Analysis for some African countries”, Al-riyada for business economics journal, vol 06–N°02, 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، وتم استخدام بيانات البانل للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وعلى طريقة المتوسط المجموعة المدجة السنوية الخاصة بـ 13 بلدا إفريقيا وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن حجم السوق والانفتاح التجاري يؤثران إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عكس التضخم، كما تساهم هذه الأخيرة بشكل مباشر في النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

لقد برز دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي نتيجة التغيرات العالمية التي ظهرت في مختلف الدول أهمها العولمة والشركات المتعددة الجنسيات التي ساهمت بشكل كبير في تطور هذه الأخيرة والتي لاقت اهتمام واسع من طرف مختلف الاقتصاديين المفكرين وذلك لما تحمله هذه الظاهرة الاقتصادية من تأثير كبير في تحقيق النمو الاقتصادي سواء على الدول المضيفة أو الدول المصدرة.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم وسائل التمويل الأساسية التي تعتمد عليها معظم الدول العالم في تمويل المشاريع الاستثمارية ونقل التكنولوجيا، كما تسعى مختلف الدول لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر تقديم العديد من الحوافز الجاذبة وذلك لما فيه من فوائد وأيضاً يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مقياساً لمدى تطور الدولة عبر قياس حجم تدفقاتها.

وعلى ضوء ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول للاستثمار الأجنبي

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وإطاره القانوني

المبحث الثالث: المناخ الاستثماري ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الظواهر الاقتصادية التي لاقى اهتماما كبيرا في العالم ككل نظرا للدور الذي يحتله من نقل الأصول و رؤوس الأموال والتكنولوجيا من بلد لآخر وذلك لما فيه من فوائد اقتصادية التي تعود على كلا البلدين، لذلك سنتطرق لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ومحدداته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد نال الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام العديد من المفكرين والمنظمات الدولية لذلك قد تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر كل حسب أشكاله وآثاره وتنوعت باختلاف المفكرين والاقتصاديين والمؤسسات الدولية، وسنقوم بإيجاز ذلك فيما يلي:

حسب تعريف الباحثين والاقتصاديين:

عرف مجموعة من الباحثين الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10%. كما أضاف باركر بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل عملية الاندماج والتملك عبر الحدود أخرى (الهادي، 2010، صفحة 23).

وعرفه سوبل على أنه استثمار يتمثل في السيطرة على المرافق الإنتاجية في الخارج، وعادة ما يتم تحديده بواسطة استثمار يصل إلى السيطرة على 10% أو أكثر من حقوق الملكية في الشركة (Leflef, 2021, p. 11).

ويرى برنارد بأنه قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج أو زيادة رأس مال هذا الأخير أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة أو المساهمة في مؤسسة قائمة شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير المؤسسة (شلغوم، 2012، صفحة 17).

كما عرفه الدكتور طالب برايم سليمان على أنه الاستثمار الذي يقام في دولة مضيضة إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية وتختلف أنواعه وآماده حسب نوع الاستثمار الأجنبي، وحسب باركر فإن

الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل عملية الاندماج والتملك عبر الحدود وهو عبارة عن شراء موجودات أجنبية مع امتلاك الحق في إدارتها (سليمان، 2016، صفحة 23).

حسب تعريف الهيئات والتقارير الدولية:

عرف تقرير الاستثمار العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يكون فيه أغلبية ملكية رأس المال (أي حصة مسيطرة) لشخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزاماً طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار، و عرفه صندوق النقد الدولي FMI على أن الهدف منه هو امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة (ديري، 2011، صفحة 159).

من خلال التعريفات السابقة الواردة من المنظمات الدولية والمفكرين الاقتصاديين فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل ويتمثل في إقامة مشاريع وإدارتها من طرف مستثمرين أجانب في بلد مضيف غير بلدهم الأم.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تعدد وتنوع أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب أهميته وأهدافه والخصائص المميزة له وهي كالتالي:

أولاً. الاستثمار المشترك: هو مشروع الاستثمار الذي يملكه أو يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف فيها شركة دولية تقوم بالتسيير دون السيطرة الكاملة عليه.

ثانياً. الاستثمار المملوك كلياً من طرف المستثمر الأجنبي: وهو عبارة عن قيام بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق، ونجد أن الدول النامية تتردد كثيراً إزاء هذا الشكل ويعود ذلك إلى الخوف من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة.

ثالثاً. مشروعات أو عمليات التجميع: وتأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها بشكل منتج نهائي.

رابعا. عمليات الاندماج أو التملك: وهي قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى . (ديري، 2011، صفحة 160)

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يلقى الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما كبيرا نظرا لدوره في تحقيق النمو الاقتصادي لمختلف دول العالم، ومما لوحظ أنه يوجد دول تستقطب استثمارات أجنبية مباشرة أكثر من دول أخرى وهذا راجع لضرورة وجود محددات أو عوامل الواجب توفرها في بلد ما وهي كالتالي:

أولا: محددات اقتصادية

ويعتبر أساس توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر ويتمثل فيما يلي:

1. **حجم واتساع السوق:** إن اتساع سوق الدول المضيفة يرتبط بشدة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب إمكانية وجود طلب متنامي لوجود مستهلكين كثر و كذلك تكلفة أجور منخفضة بسبب تأثير اقتصاديات الحجم.
 2. **وفرة الموارد:** يشتمل هذا العامل على مدى وجود المواد الخام وكذلك اليد العاملة ذات التكلفة المنخفضة وتوفر التكنولوجيا هي كلها عناصر يمكن أن تحفز وجهة الاستثمارات الأجنبية المباشر.
 3. **عنصر الكفاءة:** ويتكون من البنية التحتية والمواصلات وشبكة الاتصالات حيث أن مدى تطورها وتغطيتها للدولة المضيفة يساهم في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- كما توجد عدة عناصر أخرى والتي تصنف ضمن المحددات الاقتصادية والتي لها تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي: معدلات النمو الاقتصادي، درجة الانفتاح الاقتصادي، مستوى التضخم، سعر الصرف، الحرية الاقتصادية، معدل سعر الفائدة، التراكم الإجمالي لرأس المال، حجم وكفاءة السوق المالي، وهي العناصر التي أكدت عدة دراسات تجريبية علاقتها الوطيدة وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (هارون، 2022، صفحة 25).

ثانيا: محددات سياسية، تشريعية واجتماعية:

و تتمثل أساسا في:

1. **الاستقرار السياسي:** يؤشر إلى درجة الثقة التي يوليها قطاع الأعمال للسلطات العمومية ومصداقية التزاماتها وتشريعاتها، ذلك كون الاستقرار السياسي هو ضمان وتعهد ضمني بالمحافظة على أموال المستثمر وعدم تعرضها للأخطار غير التجارية، كالتأميم والمصادرة وغيرهما. ومن المعروف أن المستثمر الأجنبي أي مالك رأس المال لا يستقر بمكان إلا إذا توفر فيه الاستقرار السياسي، ما عدا في حالات نادرة وفي صناعات محددة. ومن بين مظاهر أو مؤشرات الاستقرار السياسي أو اختلاله، العناصر التالية:

التغير المستمر في الحكومة النزاعات الداخلية والخارجية، الفساد، تدخل الجيش في السياسة، التوترات الدينية والعرقية والبيروقراطية.

2. **الاستقرار الاقتصادي:** يوضح السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة، كما يعكس واقعية النظام الضريبي وإنصافه، وصرامة السياسة النقدية وكفاءة الجهاز المصرفي والمالي والضمانات المرتبطة بإمكانيات تحويل الأرباح المحققة واستغلالها، بالإضافة إلى استقرار التعريفات الجمركية واعتدالها في ظل معدلات التضخم المقبولة. وكل هذه العوامل مجتمعة تجعل تنبؤات المستثمر قريبة إلى حد كبير من الدقة، وهو ما يعد بمثابة مطلب أساسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن مظاهر الاستقرار الاقتصادي أن تتسم الموازنة العامة بعجز طفيف وعجز محتمل في ميزان المدفوعات يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية الأجنبية (المالية) أو بالاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، كما تنصف لمعدلات تضخم متدنية وسعر صرف مستقر، وبيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن من خلالها التنبؤ.

3. **الإطار التشريعي والتنظيمي:** يعكس الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي موقف الحكومة من هذا الأخير، فالحكومات المتخوفة من آثاره السلبية تتراوح إجراءاتها القانونية بين المعالجة البطيئة والمنع التام له، أما الحكومات التي تميل إلى جلبه فتعرض جملة من الحوافز، وتقوم بإصلاحات جذرية لأنظمة الاستثمار. ومن بين العوامل التي تجعل الإطار التشريعي محددًا رئيسيًا في جذب أو طرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة. نذكر:

- ✓ الضمانات الكافية ضد المخاطر غير التجارية.
- ✓ توافق التشريعات الوطنية مع القواعد الدولية.
- ✓ كفاءة القضاء المكلف على حل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة.
- ✓ إضافة إلى ذلك نوعية الحوافز الحكومية المقدمة للمستثمر الأجنبي خاصة إذا توفرت الدولة المضيفة على مزايا نسبية.

بالإضافة مما سبق ذكره فإن الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب والمعاملات المقدمة لهم تلعب دورا كبيرا في استقطابهم خاصة فيما يخص عدم التمييز بين الشركات الأجنبية والمحلية والقوانين المنصفة لهم. (الدين، 2010،

صفحة 65)

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وإطاره القانوني

لقد تعددت تفسيرات هذه الظاهرة الاقتصادية المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك حسب الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية التي تسعى لمعرفة الدافع وراء سعي مختلف الدول لاستقطاب هذه الأخيرة، كما سعت الدول المضيفة للاستثمار على بناء قاعدة قانونية لغرض تحقيق العدالة بين المستثمرين أجانب كانوا أو محليين وجذب أكبر عدد ممكن.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للانتشار الواسع لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف بلدان العالم سارع المحللين والاقتصاديين لتفسير وفهم الغرض والدوافع وراء استقطاب هذه الظاهرة الأخيرة، وككل ظاهرة ينجم عنها تضارب في الآراء والتفسيرات الاقتصادية وقد تجلّى ذلك في عدة نظريات تقليدية وحديثة نذكر منها:

أولاً: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر القائم على افتراض كفاءة الأسواق

1. النظرية الكلاسيكية (نظرية العائد):

يتميز التحليل الكلاسيكي بعدد من العوامل التي ينطلق منها، وهي: الدعوة إلى الحرية وعدم تدخل الدولة، والمنافسة الكاملة في السوق، وعدم وجود أي معوقات في حركة رأس المال وعوامل الإنتاج. ومن رواد المدرسة الكلاسيكية ديفيد ريكاردو الذي أسس عام 1817 نظرية الميزة النسبية التي ترى أن "انتقال رأس المال يتم من دولة تتميز بإنتاجية رأسمالية عالية إلى دولة تتميز بانخفاض رأس المال الإنتاجية"، وأن السبب الرئيسي لتحويل رأس المال هو لغرض تحقيق الربح من خلال الاستفادة من الفروق الموجودة في نسب أسعار الفائدة الناتجة عن التباين في عرض رأس المال في كل دولة، وهكذا تستمر حركة رأس المال هذه حتى تصل إلى نقطة تصبح فيها الإنتاجية الحدية لرأس المال متساوية في الدول، ثم تتوقف الحركة، مما يسمح بظهور تفاوت جديد في العوائد، والملاحظ في هذه النظرية أن التفاوت بين العوائد بين الدول هو ما يسمح لأصحاب رؤوس الأموال بالاستثمار في الخارج، في حالة العوائد المتساوية، من غير المتوقع أن تحدث أي حركة لرأس المال عبر البلدان ولذلك ينتقل رأس المال من بلد إلى آخر. (العذاري، 2016، صفحة 61).

الانتقادات الموجهة للنظرية:

لم تهتم هذه النظرية بتفسير دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بل ركزت على الاستثمار الأجنبي الغير المباشر عبر تفسيرها لانتقال وحركة رؤوس الأموال بين البلدان وأن العائد ليس المحدد الوحيد الذي على إثره يقوم المستثمر بالاستثمار في الخارج.

2. نظرية المحفظة:

تفترض هذه النظرية على أن المخاطر هي أحد العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإذا تم قبول هذا الافتراض، فإن نظرية معدل العائد تعتبر غير كافية لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي هذه الحالة نلجأ إلى فرضية تنوع المحفظة لتفسيرها.

تفترض نظرية المحفظة أن المستثمرين لا يأخذون في الاعتبار معدل العائد فحسب، بل يأخذون في الاعتبار المخاطر أيضاً عند اختيار محافظهم الاستثمارية، ويعتبر الاستثمار دالة إيجابية لمعدل العائد ووظيفة سلبية للمخاطر. على الرغم من أنه يمكن العثور على هذه الفرضية في أعمال المؤلفين السابقين حول الحركة الدولية لرأس المال في ثلاثينيات القرن العشرين، مثل كتابات Versen في عام 1935 ومع ذلك، فقد تم إضفاء الطابع الرسمي على هذه النظرية من قبل Tobin في عام 1958، و Markowitz في عام 1959. وينص الاختيار على أن تنوع المحفظة قد يساعد في تقليل المخاطر الإجمالية، وتعتبر المخاطر عنصراً هاماً جداً في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تمكن المستثمر الأجنبي في اتخاذ قراره. (نورة، 2016، صفحة 108)

الانتقادات الموجهة للنظرية:

على غرار نظرية معدل العائد، فإن نظرية المحفظة لا تمكننا من تفسير سبب تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وأن المحددات المتمثلة في العائد والمخاطرة غير كافية لجعل المستثمر الأجنبي يبني استثماراته خارج بلده الأم.

ثانياً: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر القائم على عدم كمالية الأسواق

1. النظرية الاحتكارية:

تزعم هذه النظرية أن الدافع الأساسي للاستثمار في الخارج هو القوة الاحتكارية. فهذه النظرية تفترض أن العمل في بيئة خارجية غريبة هو شيء مكلف وله عوائق كثيرة للتغلب على هذه العوائق ولتخفيض التكاليف يجب على الشركة أن تملك وان تستأثر بميزة قويه من نوع ما مثل تقنيه جديدة غير معروفة، إدارة مبدعه مقتدره، سلعة أو خدمة جديدة، حيث تتمكن بذلك من أن تحقق عوائد تعوضها عن التكاليف الزائدة الناجمة عن العمل في البلد المضيف. وبذلك وحسب هذه النظرية فانه من الضروري أن يكون لدى الشركة المستثمرة ميزه في السوق الخارجية غير متاحة للشركات العاملة في الأراضي الأخرى. وهكذا يروا (Kindieberger & Hymer) أن هناك العديد من العوائق والسلبيات التي تواجه المستثمرين الأجانب بالمقارنة مع الشركات المحلية مثل المعرفة والمعلومات

الضئيلة نسبياً عن الدولة المضيفة وارتفاع تكاليف الحصول على تلك المعلومات. لهذا السبب يجب أخذ القرار بالاستثمار خارج حدود الدولة فقط عندما يكون للشركة الأجنبية نوع من الايجابيات وملكيات خاصة مقارنة مع الشركات المحلية أمثلة على تلك الايجابيات أو الملكيات يمكن ذكر: براءة اختراع معرفة إدارية خاصة والاستفادة من الحجم الكبير. هذه الظاهرة (الشركة تمتلك ميزة مقابل الشركات الوطنية) هي الأكثر مشاهدة في السوق الدولي حيث أن معظم الشركات الدولية تستثمر في حالة امتلاكها على شيء ما يؤهلها بان تكون في وضع تنافسي قوي. فعندما تبتكر شركة ما سلعه معينه تعمل هذه الشركة بجهد لتحسين أسلوب إنتاج تلك السلعة مما يمنحها قدرات فنيه وتقنيه غير متاحة للآخرين حيث يمكنها ذلك من تخفيض التكلفة الإنتاج به إلى درجه تمنحها ميزة معينه تؤهلها بان تملك قدره تنافسيه و إنتاجية عالية. تبدأ الشركة الإبتكارية في السوق المحلية بمنتج جديد ثم تحسن أسلوب إنتاجها حتى يصبح لديها قدرات فنيه غير متاحة للآخرين في السوق المحلية الشيء الذي يمنحها ميزة تنافسيه تستطيع من خلالها الحصول على حصة كبيره من السوق من الممكن في الأسواق التنافسية أن تتمكن شركات أخرى من الدخول إلى السوق والمنافسة، لكن ويسبب القدرات الفنية وغيرها من القدرات للشركة الإبتكارية تكون قد جمعت معلومات وخبرات وسمعه في السوق وكذلك استحوذت على ولاء الكثير من الزبائن الأمر الذي يجعلها ومن الرغم من المنافسين قادرة على جني الأرباح وتثبت وضعها بالسوق مما يجعل تهديد وضعها أمراً صعباً في السوق المحلية (أولاً) بعد الثبات في السوق المحلي يأتي التفكير في السوق الخارجي كتطور طبيعي أي أن السيطرة والزيادة في السوق المحلي أدت إلى التفكير في الاستثمار في الأسواق المجاورة والعالمية وهذه السيطرة مصدرها الأساسي البداية المبكرة في السوق المحلي وسبق الآخرين في الميدان. (الرفاعي و الفارس، 2013،

صفحة 165)

2. نظرية دورة المنتج:

تهدف هذه النظرية إلى توضيح أسباب انتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي بشكل عام في الدول النامية بصفة خاصة

والدول المتقدمة بصفة عامة، وتتكشف الدوافع وراء الاستثمار الأجنبي للشركات المتعددة الجنسيات. يرى الخبير الاقتصادي الأمريكي Vernon أن الشرط الأكثر أهمية لسوق احتكار القلة هو الاختلاف في وظائف الإنتاج، ونظرا للاختلافات بين الدول، تتمتع بعض المؤسسات بمزايا تكنولوجية تمكنها احتكار سوق السلع، وهذا ما يشجعها على الاستثمار في الخارج في مرحلة من مراحل المنتج. يمر المنتج بسلسلة من المراحل في دورة حياته، تبدأ من وقت طرحه في السوق كمنتج جديد عن طريق المؤسسات القائمة في الدول المتقدمة، حتى الدول النامية قادرة على إنتاج نفس المنتج وتصديره إلى الأسواق الخارجية. يقسم Vernon دورة حياة المنتج إلى ثلاث مراحل رئيسية تبدأ بدخول المنتج إلى السوق و هي: (فايزة ع.، 2015، صفحة 19)

✓ مرحلة المنتج الجديد

✓ مرحلة المنتج الناضج

✓ مرحلة المنتج النمطي

تبدأ المرحلة الأولى عندما يكون لدى الشركات في الدول المتقدمة مجموعة من الشروط المتوفرة لإنتاج منتجات جديدة، وهذه الشروط هي: توسيع نطاق السوق الداخلية، وزيادة دخل الفرد، وبالتالي كفاية الطلب الداخلي على المنتج الذي يمكن توفيره، وضرورة توفير فريق من الخبراء والعلماء والفنيين ومختبرات البحوث، والأموال الكافية لتمويل أنشطة البحث والتطوير، حيث في هذه المرحلة يتجاوز إنتاج المنتج الجديد مستوى الطلب المحلي، مما يدفع مؤسسة الإنتاج إلى محاولة إيجاد أسواق خارجية وتصدير المنتج إلى دول أخرى. وتبدأ المرحلة الثانية عندما يتم إطلاق المنتج في معظم الأسواق حول العالم بعد اختباره وتلبيته لاحتياجات ورغبات و تفضيلات المستهلكين في تلك الأسواق ويسمى المنتج في هذه المرحلة بالمنتج الناضج لأنه يمكن إنتاجه في دول أخرى، والغرض من قيام المؤسسة المخترعة بالاستثمار في إنتاج المنتج في الخارج هو تقليل تكاليف الإنتاج والنقل والحفاظ على حصتها في السوق العالمية لظهور منافسين جدد، ويتم اختيار الدول للاستثمار فيها على أساس تكاليف الإنتاج، أي الدول ذات تكاليف الإنتاج الأقل.

وفي المرحلة الثالثة، يتم توحيد المنتجات، وتنجح المؤسسات الأجنبية في إنتاجها، ويدخل السوق في حالة المنافسة الكاملة، وتبدأ صادرات الشركات في بلد الاختراع في الانخفاض، وبما أن تكاليف إنتاجها أعلى مقارنة بتكاليف البلدان الأخرى، فإن قدرتها على الاستمرار في مواجهة المنافسة تضائل، علاوة على ذلك، تستثمر المؤسسة المخترعة في بلدان متقدمة ونامية أخرى مما يمكنها من تصدير المنتج إلى أسواق البلد المخترع بعد أن تكون مصدرة للمنتج) وبلدان أخرى.

3. النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي أو الإكليتية:

نظرية دانيغ التي طورها في عام 1988، هي نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر تستند إلى بحوث ونظرية حول التنظيم الصناعي (ميزة الملكية)، وتحليل تكلفة النقل (ميزة التدويل) ومفاهيم من الاقتصاد السياسي المقارن والعلوم الاجتماعية الأخرى (العوامل التابعة للموقع). ووفقاً للنظرية الانتقائية، يجب أن تتوفر ثلاثة عوامل أساسية لتحديد الاستثمار في الاستثمار الأجنبي المباشر و هي:

✓ يجب أن تتمتع الشركة الأجنبية بميزة احتكارية في الخارج مقارنة بالشركات المحلية في البلد المضيف كامتلاك أصول ملموسة وغير ملموسة تمنحها ميزة تنافسية على الشركات المحلية، مثل الموارد المالية، والتكنولوجيا والمهارات المتقدمة، والدراية الفنية، وعوامل الإنتاج، والوصول إلى الأسواق، ومزايا الوصول إلى المعلومات.

✓ الاستخدام الداخلي لمزايا الاحتكار، أي الاستخدام الرشيد لهذه الأخيرة واستخدام مزايا البلد المضيف في شكل استثمار أجنبي مباشر، أكثر فائدة للشركة الأم من استخدام تصفية الاستثمارات أو التأجير أو الترخيص.

✓ الاستقرار السياسي، والأسواق الكبيرة، وانخفاض أجور العمالة، وهياكل البنية التحتية، وحوافز الاستثمار المميزة للبلد المضيف مثل اختلاف الأنظمة الضريبية بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات).

ووفقاً لهذه النظرية، يتم تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس ميزة الملكية وميزة الموقع، المتمثلة في الاستفادة الداخلية من الميزة الاحتكارية للشركة المستثمرة في البلد المضيف، وميزة الموقع في البلد المضيف، حيث تؤدي ميزة الموقع إلى الاستفادة الداخلية من الميزة الاحتكارية، والتي قد تؤدي كذلك إلى ميزة الملكية، هذه العوامل هي مزايا ديناميكية لا تتوزع بشكل موحد عبر الشركات ويمكن أن تتغير بمرور الوقت. وقد سمحت هذه النظرية بدمج النظريات الثلاث في نظرية واحدة، مما يفسر إلى حد كبير المتطلبات والالتزامات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر. (فايزة ب.، 2016، صفحة 12)

المطلب الثاني: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر

وقد أدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي إلى سن عدد من القوانين التي يجب تطبيقها والامتثال لها من قبل المستثمر من أجل جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب، وتشجيع الاستثمار

خارج البلد الأم، وضمان وحماية حقوق ومصالح كل من المستثمر الأجنبي في المصدر والمستثمر الأجنبي في المستثمر. وفيما يلي بعض أهم القوانين التي تم سنها. وهي كالتالي:

✓ سن تشريع يحدد بوضوح واتساق وشفافية أسس معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر، بدءاً من كيفية اجتذابه وحمايته وانتهاءً بتصنيفه. كما يجب أن يتضمن القانون معاملة ماثلة للاستثمارات المحلية والأجنبية المتشابهة دون تمييز.

✓ التأكيد على أن النص القانوني الواضح يجب أن يضمن عدم خضوع الاستثمارات القائمة للمراجعة القانونية أو احتمال إلغائها في المستقبل. وفقاً لمسح أجراه البنك الدولي على 26 ألف مؤسسة في 53 بلداً، فإن العامل الرئيسي والأساسي الذي يقلل من جاذبية بيئة الاستثمار ويجعل المؤسسات تتجنب الاستثمار هو عدم اليقين بشأن القرارات وإجراءات صنع القرار من قبل السلطات الحكومية.

✓ يجب ألا تتعارض القوانين التي تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر مع أهداف الدولة التي يتم فيها الاستثمار، كما يجب أن تتضمن كيفية ممارسة الدولة للرقابة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك لأن اجتذاب وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لا يعني منح رأس المال الأجنبي حرية غير محدودة، بل يعني وضع حدود معينة يجب عدم تجاوزها لتحقيق آثار معينة. ويتجلى ذلك في أن المنافع المتوقعة للبلد المضيف يجب أن تتحقق من خلال قبول الاستثمار الأجنبي، حتى لا يهيمن المستثمرون الأجانب على الثروة الاقتصادية للبلد ويتسببوا في منافسة غير متكافئة أو غير مرحب بها.

✓ تسعى إلى التأكيد على الحاجة إلى تشريعات تضمن الحماية من المخاطر غير التجارية مثل التأجيل والتأميم والمصادرة ونزع الملكية، وتسعى إلى التأكيد على الحاجة إلى حماية حقوق الملكية كمحدد رئيسي لجودة وكفاءة بيئة الاستثمار في البلد المضيف.

✓ الحاجة إلى توفير نظام قضائي يضمن تنفيذ القواعد والاتفاقيات وتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين المستثمرين الأجانب والمحليين وبين المستثمرين والوكالات الحكومية في البلد المضيف.

✓ الأنظمة التشريعية التي تحدد عمليات المستثمرين الأجانب من خلال توفير مزايا وحوافز مختلفة لتشجيع الاستثمار من قبل المستثمرين الأجانب، مثل الإعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية. التسهيلات المالية مثل الإعفاءات الضريبية أو الرسوم الجمركية، وتوفير القروض للمشاريع الاستثمارية بشروط مواتية، والتأجيلات الضريبية وغيرها من الحوافز الضريبية.

✓ تيسير إجراءات تملك المستثمرين وتقديم التسهيلات فيما يتعلق بإجراءات الموافقة على إنشاء وتشديد وتشغيل المشاريع الاستثمارية. تمكين المستثمرين الأجانب من تملك الأراضي والعقارات اللازمة للقيام بالأنشطة الاستثمارية وتسهيل إجراءات توطين المستثمرين الأجانب في البلد المضيف.

✓ السعي إلى إبرام اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف مع البلدان الأصلية لرؤوس الأموال الأجنبية. هذه الاتفاقيات مهمة لأنها تحقق فوائد للمستثمرين الأجانب، وبالتالي تلعب دوراً مهماً في نمو الاستثمار الأجنبي وتطوره. : (النور، 2017، صفحة 294)

المطلب الثالث: الضمانات الدولية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتمثل الضمانات على المستوى الدولي الممنوحة للاستثمارات الأجنبية من طرف هيئات ومنظمات دولية بمثابة سياسات لغرض جذب هذه الأخيرة وطمأنة المستثمرين الأجانب على ممتلكاتهم و أموالهم من أي خطر، ومن بينها:

أولاً. ضمانات البنك العالمي:

البنك الدولي هو منظمة اقتصادية ومالية عالمية أنشأها مؤتمر بريتون الذي عقد في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1944 لإعادة بناء أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية (مشروع مارشال 1947) وكجزء من جهوده لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، تمكن البنك الدولي من توسيع أهدافه التقليدية لتشمل الاستثمار الأجنبي الخاص من خلال توفير الضمانات وأدوات التأمين ضد المخاطر السياسية، وفي الوقت الذي يدعم فيه البنك الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية في شكل قروض للمشاريع الخاصة، فإنه يقدم أيضاً المساعدة الفنية للمستثمرين الأجانب من أجل الاحتفاظ بهم، سواء في شكل مشورة أو من خلال توفير التأمين للمستثمرين الأجانب ضد مخاطر التغيرات في السياسة العامة، وتجدر الإشارة إلى أن عضوية البنك الدولي تتطلب أن يكون البلد العضو الراغب في الانضمام عضواً في صندوق النقد الدولي. (سمير، 2018، صفحة 145)

ثانياً: ضمان اللجوء إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA:

وكالة ضمان الاستثمار الدولية (MIGA) هي قسم تابع للبنك الدولي، أنشئ بموجب اتفاقية سيول المؤرخة 11 أكتوبر 1985، لضمان الاستثمار الأجنبي ضد المخاطر غير التجارية، أي المخاطر السياسية، وعدم تحويل الأموال، ومخاطر نزع الملكية أو التأمين، والإخلال بالعقود، والحروب والاضطرابات المدنية، وحل النزاعات الاستثمارية المتعلقة بالمشاريع التي تضمنها لتشجيع الاستثمار الأجنبي. وهذا يعني أنه لا يمكن للمستثمرين

الأجانب طلب ضمانات من الوكالة إلا إذا كان كل من بلدهم والبلد المضيف للاستثمار عضوين في الوكالة، ويتمثل جوهر الضمان فيما يلي: (سمير، 2018، صفحة 150)

التعويض عن الخسائر: يقدم المستثمر الأجنبي الذي تعرض لخسائر طلباً إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بعد استنفاد جميع الاحتجاجات الداخلية للبلد المضيف؛ وتتحقق الوكالة من صحة الإقرار المقدم ثم تقوم بإجراءات دفع مبلغ التأمين.

تمثيل المستفيد: ويتم ذلك عن طريق وكيل يتصرف نيابة عن المستفيد من الضمان، ويعوض حقوق المستفيد، بما في ذلك حق التنازل والتحكيم، ويتحمل جميع التزامات المستفيد تجاه الدولة المضيفة للاستثمار، سواء كانت قائمة على المسؤولية التقصيرية أو المسؤولية التعاقدية، وترد مطالبات المستثمر بالمسؤولية إلى الدولة المضيفة كما يجب أن يتم.

تسوية المنازعات المتعلقة بالمستفيدين: تُحال المنازعات التي تنشأ بين الأطراف المتعاقدة بموجب عقد الضمان أو إعادة التأمين إلى التحكيم للفصل فيها نهائياً، وفقاً للقواعد المنصوص عليها أو المشار إليها في عقد الضمان أو إعادة التأمين.

ثالثاً: ضمانات المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICID):

تأسس من خلال اتفاقية واشنطن لعام 1965، والهدف الرئيسي للمركز هو إيجاد حلول للمنازعات التي تنشأ بين أطراف الاستثمار وفي الوقت نفسه ضمان مصالح أطراف الاستثمار، ويسعى المركز إلى تحقيق ثلاثة أهداف: يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار، وتحقيق التوازن والملائمة بين مصالح الدول المضيفة والمستثمرين.

ويعتبر المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بمثابة هيئة فرعية تابعة للبنك الدولي، وعضويتها مفتوحة لجميع الدول دون استثناء، وبما أن السبب الرئيسي لإنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار هو تسوية جميع المنازعات المتعلقة بمجال الاستثمار، فإن المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار هو مؤسسة متخصصة وعالمية، كما أنه مسؤول عن القرارات والقواعد الصادرة عن محكمة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ولجنة الوساطة التي كما يجب أن نتذكر أن طابعها تعاوني، حيث تهدف إلى تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء من خلال

توصياتها، والتي تلتزم بها الدول الأعضاء بعد ذلك. ويتميز المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بثلاث سمات وهي:

✓ الطواعية ويتضح ذلك من توافر عدة وسائل لتسوية منازعات الاستثمار كلما رغب أحد الأطراف في إثارة نزاع، ومن حقيقة أن اختصاص المركز يتطلب موافقة مسبقة من الدولة العضو، وفقاً لاتفاقية المركز التي أنشئ بموجبها.

✓ مزايا الكفاءة بمجرد موافقة المتنازعين على قبول التحكيم لدى المركز، لا يمكنهم التحايل على اتفاق التحكيم أو إنهائه من جانب واحد.

✓ مزايا المرونة تتسم القواعد الإجرائية التي يعتمدها المركز الدولي بالمرونة، حيث تسمح للمحكمن باستبعاد بعض القواعد أو الاتفاق على خلافها عند الحكم في نزاع ما.

إن وجود ضمانات في البعد الدولي تتمتع بالحياد اللازم وتقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف هو أحد الآليات والإجراءات الضرورية لتشجيع الاستثمار الأجنبي. ويعلم المستثمرون الأجانب أنه في حال نشوب أي نزاع مع البلد المضيف، فإن هناك نظاماً احترامياً يحافظ على مصالح جميع الأطراف ويحل النزاعات دون الإضرار بأي طرف. (هارون، 2022، صفحة 48)

المبحث الثالث: المناخ الاستثماري و دوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا لكون الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في دفع العجلة الاقتصادية لأي دولة إلا أن له ضوابط ومقومات ومؤشرات يستلزم توفرها في البلد المضيف لهذه الأخيرة والذي تعكس الظروف السائدة في ذبك البلد والتي تساعد المستثمر الأجنبي على اتخاذ قراره الاستثماري وهذا ما يدعى بالمناخ الاستثماري.

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري والعوامل الجاذبة للاستثمار

أولاً: المناخ الاستثماري.

يعتبر المناخ الاستثماري من بين أهم السياسات المتخذة لجذب الاستثمارات الأجنبية لمباشرة بحيث يعكس للمستثمرين الأوضاع السائدة في البلد المضيف ويلعب دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو كالتالي: عرف تقرير البنك الدولي عن التنمية المناخ الاستثماري: على أنه مجموعة من العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل، وتخفيض تكاليف مزاولة الأعمال، و تناول الدراسة أهم المؤشرات المناخ الاستثماري في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار حيث تتعاطم قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات العالمية نحو العولمة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية.. (كمال و قاسي، 2015، صفحة 62)

وحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فإن المناخ الاستثماري هو مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر، عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابيا أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له. (العياشي، 2016، صفحة 472)

كما عرف أيضا بأنه مجموعة من الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بني تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية على ذلك بشكل ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار. (البشير، 2016، صفحة 61)

من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن المناخ الاستثماري هو تفاعل مجموعة من الأوضاع السياسية، الاقتصادية، القانونية والإدارية المميزة للبلد الحاضن للاستثمار، والتي بشأنها التأثير على قرار المستثمرين وفرص نجاح المشروعات الاستثمارية سواء بالسلب أو بالإيجاب.

ثانياً. العوامل الجاذبة للاستثمار.

نجد أن مناخ الاستثمار هو أمر ديناميكي فعال لجذب الاستثمارات فالمناخ الجيد للاستثمارات يحتاج إلى مجمل من التشريعات والعوامل المشجعة للاستثمار، والتي تهدف إلى تقوية حوافز الاستثمار وتوفير البيئة المناسبة له من خلال الآت

- ✓ تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي الداخلي والخارجي.
- ✓ سهولة إجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
- ✓ الإعفاءات الجمركية والضريبية.
- ✓ توفر البيئة التحتية وعناصر الإنتاج.
- ✓ توفر سوق منظمة لتداول الأوراق المالية.
- ✓ مدى اتساع حجم السوق الداخلي في الدولة.
- ✓ وعي الرأي العام المحلي وتقبله للمستثمر الوافد.
- ✓ الوضوح والشفافية لقوانين الاستثمار في الدولة. سهولة إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار بعيداً عن الديمقراطية.
- ✓ ثبات سعر صرف العملة المحلية.
- ✓ وجود وجهة واحدة للتعامل مع المستثمر كالهيئات الاستثمارية.

مما سبق يمكن استنتاج أن جودة مناخ الاستثمار لا تعني فقط تحقيق الأرباح، ولكنها تعني أيضاً تحسين النواتج للمجتمع ككل، وذلك بتوفير عناصر النجاح للبيئة الاستثمارية، مما يتيح للمستثمر تحديد شكل الفرص والحوافز بطريقة منتجة، وخلق فرص للعمل والتوسع في السوق، ولا يتوفر ذلك إلا بتوفير عناصر النجاح للبيئة الاستثمارية من البيئة الاقتصادية والسياسية والتشريعية والتكنولوجية والبيئة الثقافية. (منشى، 2019، صفحة 37)

المطلب الثاني: مقومات المناخ الاستثماري

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرأس المال الأجنبية على مقومات أهمها:

أولاً: المناخ الاقتصادي: بما أن الاستثمار هو قبل كل شيء قرار اقتصادي، فمن الواضح أن غالبية المستثمرين يولون أهمية كبيرة لعوامل الاستقرار الاقتصادي، مثل:

- ✓ البنية التحتية المتطورة بشكل جيد، بما في ذلك شبكات النقل والمياه والطاقة والمطارات والاتصالات، أحد العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، ليس فقط من حيث حجم الاستثمار الذي يتم اجتذابه، ولكن أيضاً من حيث تخصيص الاستثمار للقطاعات الاقتصادية المختلفة والمناطق الفقيرة في البلد المعني.
- ✓ السياسة المالية والنقدية إن وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة المعالم يجذب المستثمرين الأجانب، حيث أن السياسات الاقتصادية المتغيرة باستمرار لا يثق بها المستثمرون الذين يقدرون الأمن والاستقرار. ويعني استقرار السياسات أن السياسات المالية والنقدية تدار بشكل مدروس دون ارتجال.
- ✓ النظام المصرفي والمالي يلعب دوراً في تعميق وتوسيع عملية الوساطة المالية في السوق من خلال المنتجات المالية التقليدية والجديدة، كما أن كفاءة البنوك وقدرتها على إعلام المستثمرين تدعم عملية نمو القطاع الخاص والإصلاح الاقتصادي وتساعد في اندماجهم في الاقتصاد العالمي كما أنها محرك رئيسي لنمو السوق.
- ✓ ويعتبر حجم السوق أحد العوامل الأساسية لإطلاق المشاريع الاستثمارية أو التوسع فيها وذلك لأن حجم السوق المحلي لا يزيد فقط من معدلات النمو وفرص الاستثمار المواتية فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى ظهور وفرات الحجم، حيث أن حجم الإنتاج يعتمد على إمكانيات التسويق داخل البلد أو خارجه.

ثانياً: المناخ السياسي والأمني: يعد استقرار الوضع السياسي والأمني شرطاً أساسياً للاستثمار المحلي والأجنبي، لأن كل الجهود المبذولة لتوفير بيئة مواتية لجذب الاستثمار قد تذهب سدى إذا ساد جو من التشاؤم بين المستثمرين، ويتأثر الوضع السياسي والأمني بعوامل مختلفة، مثل الشكل السياسي للحكومة، وموقف الأحزاب السياسية من الاستثمار الأجنبي، ومدى سيطرة المؤسسات العسكرية على السياسة الوطنية.

ثالثاً: المناخ القانوني: لا يتطلب الاستقرار القانوني وضوح النظام القانوني فحسب، بل يعني أيضاً التطبيق السليم للقانون، وفعالية القانون، وتوافر نظام قضائي فعال وعادل، وسلطات إدارية محايدة. (طلال، 2012، صفحة

(206)

المطلب الثالث: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار

تعطي المؤشرات المعتمدة لقياس المناخ الاستثماري للبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر معلومات رقمية دقيقة لإعطاء المستثمرين صورة عن الأوضاع السائدة والتي تدفعهم لاتخاذ القرار الاستثماري بشكل أفضل، وتمثل في:

أولاً. مؤشر الحرية الاقتصادية.

ويساهم مؤشر الحرية، الذي تنشره مؤسسة Héritage Fondation وصحيفة street Wall، في إعطاء صورة شاملة عن مناخ الاستثمار في بلد ما، حيث يأخذ في الاعتبار الاتجاهات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية ووجود الحواجز التجارية ودرجة سيادة القانون وقوانين العمل. ويكتسب مؤشر الحرية الاقتصادية أهمية متزايدة، لا سيما من قبل المستثمرين من الدرجة الأولى، ولكن أيضاً من قبل صانعي القرار والمسؤولين، حيث أنه يعطي انطباعاً إيجابياً عن بلد ما، ويعمل كمؤشر لدرجة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية ويساعد على الترويج لواقع البيئة الاستثمارية. يعتمد هذا المؤشر على مزيج من العناصر التالية:

✓ السياسة التجارية (معدلات التعريف الجمركية، وجود حواجز غير جمركية)

✓ الإدارة المالية لميزانية الدولة (هيكل ضرائب الأفراد والشركات)

✓ حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد

✓ السياسة النقدية (مؤشر التضخم)

✓ الاستثمار الخاص وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

✓ القطاع المصرفي والمالي

✓ الأجور ومستويات الأسعار

✓ حقوق الملكية الفكرية

✓ التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية

✓ نشاط السوق السوداء

دليل المؤشر: في السنوات السابقة، كان المؤشر يحسب على مقياس من 0 إلى 5، ولكن منذ عام 2007 أصبح يحسب على مقياس من 0 إلى 100، البلدان التي تقترب نقاطها من 100 لديها أعلى مؤشر للحرية الاقتصادية، في حين أن البلدان التي تقترب نقاطها من الصفر تكون في أسفل الترتيب ولديها أدنى مستوى للحرية الاقتصادية. (بولرباح و خضر، 2019، صفحة 38)

ثانياً. مؤشر التنافسية العالمي.

ظهر هذا المؤشر سنة 1979 في دافوس بسويسرا الصادر عن المنتدى الاقتصادي الدولي، ويهدف لقياس قدرة الدولة على النمو و المنافسة، و يتكون من مؤشرين مهمين هما:

1. مؤشر نمو القدرة التنافسية: وهو مرآة تعكس قدرة الاقتصاد على النمو على مدى فترة تتراوح بين خمس وثمانى سنوات، وينقسم إلى ثلاثة مقاييس: يقيس **المقياس الأول** الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا ويعطى وزناً نسبياً بنسبة 50%؛ و يقيس **المقياس الثاني** أداء السلطات العامة من خلال دراسة البيئة التشريعية والقانونية ويعطى وزناً نسبياً بنسبة 25%. أما **المقياس الثالث** فيقيس أداء الاقتصاد الكلي ويُعطى وزناً نسبياً قدره 25%.

2. مؤشر تنافسية الأعمال: يعتمد هذا المؤشر على قياس بيئة الأعمال وينقسم إلى قسمين: مستوى تطور قطاع الأعمال وبيئة الاستثمار، ويعتمد المؤشر على ثمانية مكونات، مع إعطاء وزن متساوٍ لكل مكون، و يقيس قدرة الدولة وفقاً لنموذج إحصائي يتم تطويره باستمرار، والمكونات الثمانية هي: درجة الانفتاح الاقتصادي، وأداء القطاع المالي، والبنية التحتية، والإطار المؤسسي، وبيئة المعلومات، ودرجة تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية ودرجة تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، ومؤشرات الموارد البشرية (القوى العاملة)، وتطور نظم الإدارة.

(ذنون و حسن، 2019، صفحة 261)

ثالثاً. مؤشر أداء الأعمال.

تعد مؤشرات سهولة أداء الأعمال، التي يصدرها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004، أداة إرشادية رائدة في تقييم تأثير القوانين والإجراءات المرتبطة بأداء الأعمال على التنمية الاقتصادية العالمية. يمكن هذا المؤشر من إجراء مقارنات شاملة بين الدول، حيث يتكون من عشرة مؤشرات فرعية هي:

1. مؤشر تأسيس المشروع: يحدد الإجراءات اللازمة لتسجيل شركة بما في ذلك الحد الأدنى لرأس المال المطلوب ونسبة المساهمة لكل فرد.
2. مؤشر تسجيل الممتلكات: يقيم مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المرتبطة بعمليات التسجيل .
3. مؤشر حماية المستثمر: يُحدد مدى حماية حقوق المساهمين ضد سوء استخدام الأصول والمكاسب الشخصية.
4. مؤشر التجارة عبر الحدود: يركز على تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير.

5. مؤشر إغلاق المشروع: يُقيم مرونة استخراج التراخيص وبناء المباني التجارية من خلال الإجراءات والمدة والتكلفة.

6. مؤشر الحصول على الائتمان: يقيم صعوبة وسهولة الحصول على الائتمان والقوانين المعتمدة لحماية حقوق المقرضين والمقترضين.

7. مؤشر دفع الضرائب: يتناول السياسات الضريبية المطبقة وآليات الدفع المتبعة.

8. مؤشر إنفاذ العقود: يقيم مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المرتبطة بالأنظمة القضائية وعملية الفصل في القضايا التجارية.

مؤشر الحصول على الكهرباء: يساعد في تسجيل وتوصيل التيار الكهربائي، بالإضافة إلى تقدير المدة اللازمة والتكاليف. (الهيبي، 2021، صفحة 04)

تظهر هذه المؤشرات مرتبة الدولة في سلم جاذبية الاستثمار، حيث كلما كانت المرتبة أدنى، كانت الدولة أكثر جاذبية للاستثمار نتيجة لتحقيق عوائد أعلى واستقرار أكبر في المشاريع طويلة الأمد. (عوينان، 2017، صفحة 104)

رابعا. مؤشر المخاطر القطرية.

يتم إصدار هذا المؤشر عن طريق مجموعة PRS وفقاً للدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG منذ عام 1980، بهدف قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، يشمل المؤشر 140 دولة، منها 18 دولة عربية. يتألف المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية:

✓ مؤشر تقييم المخاطر السياسية، الذي يمثل نسبة 50% من المؤشر الإجمالي، ويشمل استقرار الحكومة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والفساد، والبيروقراطية.

✓ مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، والذي يشكل 25% من المؤشر الإجمالي، ويتضمن معدل دخل الفرد، ومعدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، ورصيد الميزانية.

✓ مؤشر تقييم المخاطر المالية، الذي يشكل النصف المتبقي من المؤشر الإجمالي، ويتركز على نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي، واستقرار سعر الصرف، ونسبة رصيد ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات.

يقسّم دليل المؤشر الدول إلى خمس مجموعات وفقاً لدرجة المخاطرة، حيث ينخفض مستوى المخاطرة كلما ارتفعت درجة المؤشر. (الكريم، 2008، صفحة 03)

الخلاصة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر موضوعًا محوريًا في الدراسات الاقتصادية، حيث يعكس تفاعل الدول مع الاقتصاد العالمي و يتجلى أهمية هذا الاستثمار في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. كما تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطورات الاقتصادية العالمية، والتي أدت إلى تحولات كبيرة في حركة رؤوس الأموال والأصول ومن هنا، تسعى الدول إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال تطوير القوانين وتوفير المزيد من التحفيز للمستثمرين. ورغم الفوائد الكبيرة التي يمكن أن يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه يثير أيضًا تحديات واستفسارات حول السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات التي يجب إتباعها لضمان استفادة الدول من هذا النوع من الاستثمار بشكل مثلى.

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي

تمهيد

حظي النمو الاقتصادي باهتمام العديد من الاقتصاديين باختلاف مذاهبهم وباعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة على الأداء الاقتصادي للدولة وهو يعبر عن الزيادة المحققة في الناتج الوطني مع تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي مما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وفي الحديث عن النمو الاقتصادي سنتطرق إلى التنمية الاقتصادية وذلك للتشابه بين المصطلحين وسنوضح الفرق بينهما.

كما تتميز دراسة موضوع النمو الاقتصادي بأهمية كبيرة ونوع من التعقيد في نفس الوقت وذلك لاختلاف آراء الاقتصاديين المتعلقة بنظرياتهم، وعلى أساس هذا قامت مختلف التيارات الفكرية بتفسير النمو الاقتصادي نتيجة للتطور الذي يشهده بجميع جوانبه مع مرور الزمن.

وعليه سنحاول دراسة النمو الاقتصادي من جميع النواحي سنتطرق إلى تعريف ومحددات النمو الاقتصادي والمؤشرات التي تمكننا من قياس معدل هذا النمو، بالإضافة إلى ما سبق سنشرح بعض النظريات الاقتصادية التي فسرت النمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس سنستند في هذا الفصل على ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه

المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية ومن أكثر المواضيع التي تهتم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النمو الاقتصادي بأنواعه والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

تعددت التعاريف التي وضعت للنمو الاقتصادي إلا أن كلها تصب في خانة واحدة، نذكر فيما يلي بعض منها:

يعرفه الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو "أنه الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي أو الصافي للقيمة الحقيقية"

كما عرفه سيمون كوزنت في كتابه النمو والهيكلة الاقتصادي على أنه "ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والإيدولوجية التي يحتاج الأمر إليها" (مكيد، 2020، صفحة 127)

أما محمد زكي شافعي فيرى أن "النمو مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي"

يشير عمرو محي الدين إلى أن "النمو هو الارتفاع بمستوى المعيشة واعتباره زيادة في الحجم" (بن قانة، 2012، صفحة 10)

أيضا يعرف النمو الاقتصادي على أنه "مفهوم كمي يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، أيضا بأنه "الزيادة المحققة على المدى الطويل للإنتاج بلد"

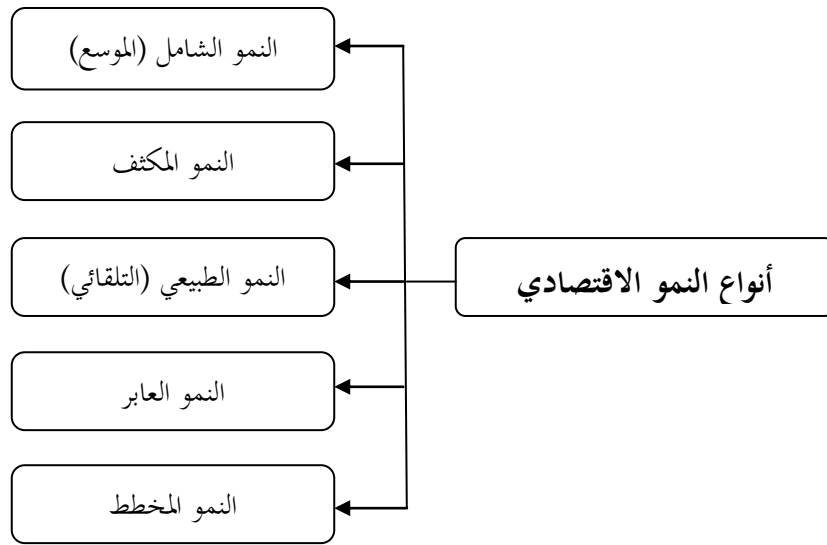
أما فرانسوا بيرو فالنمو يعبر عن الارتفاع أو الزيادة التي تحصل في الناتج الوطني الخام أو الناتج الوطني الصافي خلال فترة زمنية معينة أو عدة فترات، أو بعبارة أخرى النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة المحفوظ عليها خلال فترة أو عدة فترات (فكل فترة من هذه الفترات تضم عدة دورات شبه عقدية وقد تكون كل عشرة أعوام) لمؤشر ذو حجم كبير لكل أمة وليس من الضروري حساب الناتج الإجمالي الصافي بالسعر الحقيقي لكي يستعمل في الدراسة التجميعية ولكن يستحسن حسابه لاستعماله على المستوى الفردي للمقارنة، ومن هذا التعريف يشير إلى أن النمو الاقتصادي ظاهرة في الأجل الطويل. (سعدية، 2012، صفحة 3)

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف النمو الاقتصادي على "أنه ذلك التغير في الأوضاع القائمة والزيادة في إنتاج الدولة أو الدخل الحقيقي خلال فترة معينة، وهو يعكس التغير الكمي في القدرة الإنتاجية ومدى استغلالها، فكلما ارتفعت نسبة هذا التغير المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، تزداد معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح".

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف عدة أنواع للنمو الاقتصادي، يوضحها المخطط التالي:

الشكل رقم 01: أنواع النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبتين

1. النمو الشامل (الموسع): يقصد به أن معدل نمو الدخل يكون بنفس معدل نمو السكان، أي يتم اعتبار الدخل الفردي ساكن.
2. النمو المكثف: يقصد به زيادة معدل نمو الدخل عن معدل نمو السكان، كنتيجة لهذا الدخل الفردي يرتفع. فيعتبر التحول من النمو الموسع إلى المكثف بمثابة نقطة تحول لحالة المجتمع فالظروف الاجتماعية تتحسن بشكل كبير. (عوض، 2013، صفحة 183)

3. النمو الطبيعي (التلقائي): وهو ذلك النمو العفوي الذي ينتج من القوى الذاتية للاقتصاد دون اللجوء للتخطيط القومي، يتميز بكونه بطيء بالرغم من التقلبات العنيفة التي يتعرض لها في فترة قصيرة.
4. النمو العابر: يتميز بأنه غير مستمر وغير ثابت وهو نتيجة لعوامل طارئة. (ليلي، 2017، صفحة 778)
5. النمو المخطط: يكون نتيجة لتخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع، تعود فعاليته على قدرة المخططين ومدى كفاءتهم وواقعية وصحة الخطط الموضوعية. (بيترسون، 1968، صفحة 315)

المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

ينبغي التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فرغم ترادفهما إلا أن كل منهما يتضمن معنى محدد وتحول أو تغير في الظاهرة، صنف بعض الاقتصاديين النمو الاقتصادي على أنه يخص تحليل تطور الاقتصادات في الدول المتقدمة أما فيما يخص التنمية الاقتصادية فهي تتعلق باقتصادات الدول النامية. (حسين، 2015، صفحة 20)

انقسمت آراء المفكرين إلى وجهتين هما:

أ - القائلون بأن الاختلاف هو اختلاف درجة: إذا أخذنا بعين الاعتبار أن النمو يخص الدول المتقدمة وأن التنمية تخص الدول المتخلفة فالبعض يرى أن هذان المصطلحان لا يعبران عن جوهر النظام السائد في تلك الدولة إنما هو تعبير عن تدرج نسبي للارتقاء الاجتماعي، حيث تصبح الفروق كمية بين مجتمعات الدول التي رتبت على سلم صاعد.

ب - القائلون بأن الاختلاف هو اختلاف جوهري: يدعم هؤلاء قول أن هناك اختلاف جوهري بين المصطلحين فلكل منهما نظريات خاصة به تفسره وأن كلاهما يؤثر على الثاني، مع عدم إنكار الأسبقية تكون لنظريات النمو التي أيدتها آدم سميث منذ قيام مدرسته الكلاسيكية أما فيما يخص نظريات التنمية فظهرت منذ الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى انقسام العالم إلى نصفين نام ومتقدم. (بلال، 2007، صفحة 43)

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه

اهتم الاقتصاديون منذ القدم بمسألة النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال ووضعوا النظريات التي ركزت على تفسير ذلك، وقد ازداد هذا الاهتمام أكثر فوضعوا دراسات لتحليل محددات النمو الاقتصادي وأيضاً حساب معدل النمو ودراسة مؤشرات قياسه.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

سنتطرق إلى أهم النظريات الاقتصادية التي فسرت النمو الاقتصادي وهي كالتالي:

أولاً. النظرية الكلاسيكية.

اهتم المفكرون الكلاسيك وعلى رأسهم آدم سميث بالبحث عن إطار سياسي واجتماعي يسمح بنمو اقتصادي مستمر، لتحقيق ذلك دعى لإزالة القيود الحكومية لتوسيع الأسواق. وأيده كل من دافيد ريكاردو، ومالتوس، وستيوارت ميل.

وقد اعتمد المفكرين في ذلك على ما يلي:

- 1- مبدأ دعه يعمل دعه يمر: جاء الكلاسيكيون بمقولة اليد الخفية (دورها مضاعفة الدخل) أي ضرورة توفر السوق الحرة في ظل تنافس اقتصادي خالي تماماً من أي تدخل حكومي. فالمنافسة هي المسؤولة على توزيع المصادر بحيث ينتج عنها أقصى منفعة ممكنة وهي التي تسيّر النظام بأكمله في المفهوم الكلاسيكي. كما آمنوا بأن متابعة المصالح الفردية تتفق بصورة آلية مع المصالح العامة، غير أن الاشتراكيين هاجموا بقوة هذه الفكرة حيث قالوا أن المصالح تتعارض في الرأسمالية.
- 2- تراكم رأس المال: هذا كان مفتاح التطور عند الكلاسيك، حيث أكدوا على أهمية الادخار واعتبروا الرأسماليين وأصحاب الأراضي الوحيدون القادرون على الادخار الكبير، والطبقة العاملة غير قادرة على ذلك نتيجة لتساوي الأجور مع مستوى العيش أي مساوية للاستهلاك.
- 3- الربح هو الدافع للاستثمار: الربح هو العامل المحفز والمشجع على الاستثمار، فكلما كان الربح كبيراً يكون تراكم رأس المال والاستثمار.

4- **إتجاه الربح نحو الانخفاض:** كلما زاد تراكم رأس المال انخفضت الأرباح، ففي نظر آدم سميث السبب في ذلك يعود إلى التنافس بين أصحاب رؤوس الأموال على جذب العمل نتيجة زيادة أجورهم. أما دافيد ريكاردو يرجع ذلك إلى زيادة الأجور والربح ينتج عنه ارتفاع سعر القمح وهذا سيؤدي إلى انخفاض الأرباح حيث اهتم ريكاردو بالتوزيع أكثر من النمو (الثروة) لكنه يوافق آدم سميث في أن التراكم الرأسمالي يقود النمو.

5- **حالة السكون:** أكدوا من ضرورة عودة الاقتصاد إلى حالة السكون في نهاية كل عملية تراكم عندما تنخفض الأرباح فتستمر العملية حتى يزول الربح وبالتالي يتوقف تراكم رأس المال، وتراجع الأجور إلى مستوى الكفاف.

في حين يرى مالتوس أن هناك علاقة بين النمو السكاني وكمية الأغذية المعروضة ويبرهن على ذلك بأنه إذا تم ترك النمو السكاني حر فإنه سيفوق زيادة رأس المال ومن ثم سيفوق وسائل المعيشة. وقد اعتبر ريكاردو ومالتوس أن الزيادة في النمو السكاني وانخفاض التراكم في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، قيدا على عملية النمو الاقتصادي. (الموسوي، 2013، صفحة 74)

ثانيا. النظرية الكينزية.

اهتم تحليلها بالدول الرأسمالية المتطورة فقط، ولم تتطرق للنمو الاقتصادي في حالة الدول النامية.

بعد الأزمة الاقتصادية الحادة التي شهدتها العالم (1929-1933) والكساد الكبير الذي أحدثته ظهرت في عام 1936 نظرية الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز، لتشكل منحى ومنعطف كبير في الفكر الاقتصادي العالمي، ومنذ ذلك الوقت اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحفيز الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الموارد البشرية المعطلة والطاقة الانتاجية الفائضة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالنتائج الإجمالية فيكون الطلب العامل الموجه لكل من التشغيل والاستثمار والإنتاج ولكن في غياب أية آلية تجعل الاستثمار مساويا للادخار عند مستوى التشغيل الكامل. (ميساوي، 2018، صفحة 53)

كما اهتمت النظرية الكينزية في تحليل الظواهر الاقتصادية على المدى القصير على عكس التفكير الكلاسيكي الذي كان يجللها من منظور المدى الطويل، إلا أنها وسعت اهتمامها بالنمو الاقتصادي من المدى القصير إلى المدى الطويل بسبب ما يلي:

✓ الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها البلدان الرأسمالية الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية.

✓ توسع النظام الاشتراكي عالميا، وقدرته على حل المشاكل الاقتصادية.

✓ طرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلدان المستقلة حديثا (البلدان النامية).

كما أنها لم تتضمن أي نموذج منهجي للنمو الاقتصادي، وقد ترك الموضوع لمن بعده مثل هارود، دومار، وجوان روبنسون وآخرون الذين اعتمدوا في تقييمهم لنماذج النمو الاقتصادي على الأدوات الكينزية. وكل ما ذكره كينز حول الموضوع جاء في بحثه تحت عنوان "الإمكانات الاقتصادية لأحفادنا"، حيث اقترح فيه كينز خطة تحتوي على الشروط الضرورية للتطور الاقتصادي، منها:

✓ القدرة على السيطرة على نمو السكان.

✓ محاولة تجنب الحروب والنزاعات.

✓ الرغبة في ازدهار العالم والاعتماد على الحلول العلمية وتطبيقها.

✓ تحديد معدل التراكم بالمعايير الحديثة بين الإنتاج والاستهلاك.

تميز كينز بالتفاؤل فيما يخص مستقبل الرأسمالية، كما تنبأ بحدوث حالة الراج في جميع الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة، حيث وصف الرأسمالية بأنها آلية مرنة لديها الكثير من الأدوات التي تسمح لها بتكييف نفسها وفق الظروف المحيطة في تلك الفترة.

أما فيما يخص الاقتصاديات النامية فلا يمكن الأخذ بعين الاعتبار النظرية الكينزية، فالنموذج الكينزي يعتبر قابلا للتطبيق فقط على الاقتصاديات الرأسمالية الديمقراطية، حيث يقول شومبتر "النظرية الكينزية عند التطبيق عبارة عن نبتة لا يمكن زرعها في تربة غريبة، فقد وجت لتنمو في التراب الإنجليزي، ولا يمكن أن تعيش في تربة غريبة، وإلا ستموت، بل وتصبح سامة قبل أن تموت". (الموسوي، 2013، صفحة 76)

ثالثا. النظرية الماركسية.

اعتمد كارل ماركس على التحليلات الكلاسيكية لتأسيس نظريته في القيمة، كما أكد ما ذهبت إليه في مجال النمو الاقتصادي، فزيادة الإنتاج تعتمد على نفس العناصر التي يعتمد عليها الإنتاج واعتبر العنصر الوحيد للإنتاج هو العمل بفرض أن العناصر الأخرى من موارد طبيعية، رأس المال ومستوى التقنية، معطيات قائمة لمجتمع ما، فيقول ماركس أن القدرة الإنتاجية تتمثل بمجموع قوى عمل أصحاب الأجور.

كما توقع انهيار للنظام الرأسمالي موافقا للكلاسيك ليس بسبب تناقص العائد إنما لأسباب اجتماعية، واعتقد أيضا نتيجة لزيادة وتركيز التراكم الرأسمالي بمرور الزمن وانخفاض معدل العائد على رأس المال وتناقص الأجور الممنوحة للعمال أو تمحورها على مستوى الكفاف وزيادة النمو الديمغرافي (نمو السكان) وما ينتج عنه من جيش من البطالة بسبب إحلال الآلة محل العامل البشري، بفعل إدخال التقدم التقني.

وهذا الأمر الذي سيؤدي إلى قيام ثورة ضد الرأسمالية ونتيجة ذلك ستكون انهيار النظام الرأسمالي ككل وهذا هو جوهر النظرية الماركسية. (حسين، 2015، صفحة 24)

رابعا. نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة.

تدعى أيضا "المدرسة الحدية" جاءت بأفكار وآراء جديدة ساهمت في تطوير مسار الفكر الاقتصادي عامة ونظرية النمو بشكل خاص بعد ما تحقق من معدلات نمو سريعة ومعدل ربح مرتفع وزيادة في الأجور الحقيقية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر على عكس الاعتقادات الكلاسيكية، كما يعتقد البعض أنها رد فعل على المدرسة الماركسية التي اعتبرت سلاح في يد الاشتراكيين لمهاجمة الرأسمالية.

من أشهر مفكريها البريطاني ألفريد مارشال، ستانلي جيفونز، كارل مينجر، وجون بتس كلارك من أبرز انتاجاتها الاهتمام المتوازن بين العرض والطلب.

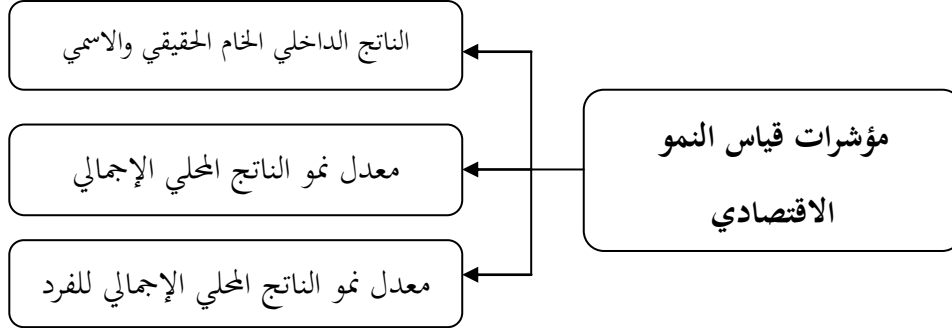
تتضمن النظرية الكلاسيكية الجديدة نظرة شاملة لعملية النمو الاقتصادي وتفسيره بتحليل ودراسة الآثار المترتبة عنه سواء في القوى العاملة والتكوين الرأس المالي أو التقدم التقني، من خلال الفصل في مساهمة كل منها في عملية الإنتاج. (حسين، 2015، صفحة 26)

المطلب الثاني: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي تغير في حجم النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني، فإن قياس حجم هذا التغير يعتمد على دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعبر عن كل نشاط، حيث يقتضي قياس النمو الاقتصادي حساب معدلات التغير في الناتج المحلي الإجمالي عند كل فترة بالنسبة للفترة التي تسبقها. (العزير، 2012، صفحة 55)

يتم قياس وتمثيل النمو الاقتصادي بمتغيرات عديدة والتي غالبا ما تكون مرتبطة بالنتائج الداخلي نذكر أبرزها:

الشكل رقم 02: مؤشرات النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبتين

1. **النتائج الداخلي الخام الحقيقي والاسمي:** ترتبط عملية قياس النمو الاقتصادي بقياس معدل الناتج الداخلي الخام

وهو عبارة عن تقدير لمستوى النشاط المحقق في بلد ما خلال فترة زمنية معينة من الناحية النقدية وغالبا ما تكون محددة بسنة كاملة، نظرا لأن الناتج المحلي الإجمالي يقاس بوحدات نقدية، فتزداد قيمته نتيجة للتضخم (ارتفاع الأسعار) دون زيادة فعلية في الانتاج لذلك يجب التمييز بين الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي والناتج الداخلي الإجمالي الاسمي وذلك من أجل التحليل الصحيح لأداء الاقتصاد.

الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي هو قيمة السلع والخدمات التي تقاس بالأسعار الجارية (الحالية) على عكس الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي الذي يتم قياسه بالأسعار الثابتة (التحكم في تأثير التضخم) ولحسابه نستخدم أسعار سنة الأساس لأنه يجب اعتبار تأثير تغير الأسعار حيادي وإبراز تطور الإنتاج المادي. في ظل هذه الظروف، يعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشرا دقيقا جدا لقياس مستوى النشاط الاقتصادي والرفاهية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

2. **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي:** لقياس الأداء الاقتصادي مع مرور الزمن يجب علينا حساب التغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالتالي فإن معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي هو المؤشر الذي يمكننا من تقدير أداء الاقتصاد أو مقارنته بالاقتصادات الأخرى، و يمكننا القول أن الاقتصاد ينمو من سنة

إلى أخرى في حال كان معدل هذا النمو إيجابيا ونقول أنه أكثر كفاءة من غيره إذا كان معدل نموه أعلى من معدل غيره معبرا عنه بنسبة مئوية.

3. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد: نفرض أن:

- الناتج المحلي الإجمالي Y

- منه نفرض أن الناتج الإجمالي المحلي للفرد الواحد y

- ونفرض أن عدد السكان L

إذا الناتج الإجمالي المحلي للفرد الواحد ما هو إلا الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان وهو كالتالي:

$$Y = \frac{y}{L}$$

إذا زاد عدد السكان بمعدل ثابت n فإن:

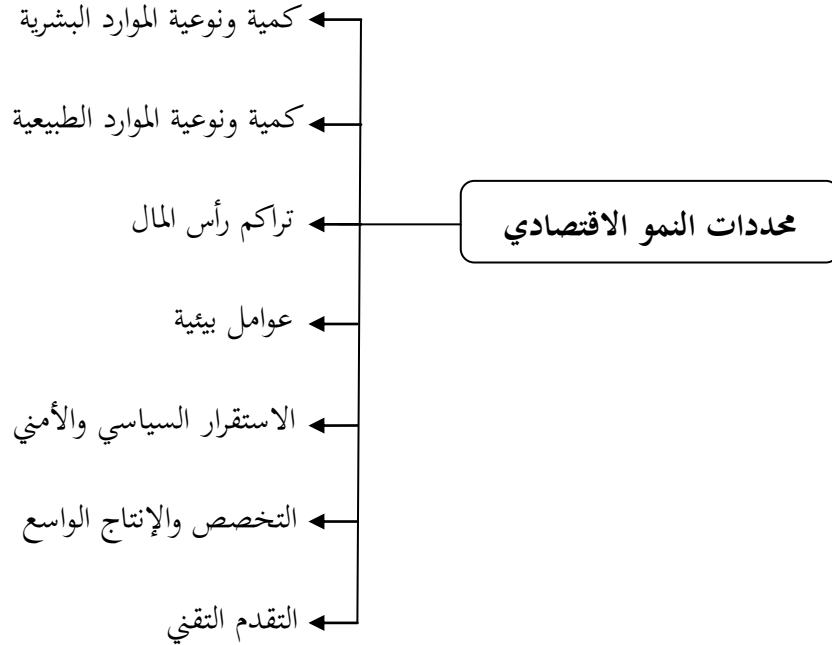
$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta Y}{Y} - n \quad \text{أو} \quad g_y = g_Y - n$$

لذا فإن معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي للفرد يعطى من خلال الفرق بين معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي ومعدل النمو السكاني (يسمى أيضا معدل النمو الطبيعي). إذا كان معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي أكبر من أو يساوي أو يقل عن معدل النمو السكاني، فإن معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي للفرد سيكون موجبا، صفريا وسالبا على التوالي، هنا فالوضع الأول فقط هو المثير للاهتمام في أعين المجتمع لأنه متوافق مع هدف تحسين رفاهية المجتمع. (التومي، 2021، صفحة 76)

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

هناك عوامل عديدة لها دور مهم في تحديد النمو الاقتصادي، نختصرها في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: محددات النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبتين

1. كمية ونوعية الموارد البشرية: يمكننا قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي

$$\frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي}}{\text{عدد السكان}} = \text{معدل الدخل الحقيقي للفرد}$$

نستنتج من المعادلة أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر فيؤدي هذا إلى تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تزايد عدد السكان بالنسبة نفسها، فالدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان الراغبين والقادرين على العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي، هذه الأخيرة تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل من أهمها:

✓ مقدار الوقت والجهد المبذول في العمل.

✓ كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.

✓ المستوى التعليمي، المستوى الصحي ومهارات العمال الفنية.

✓ درجة التنظيم الإداري والعلاقة بين العمال في بيئة العمل.

2. **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد الإنتاج في أي اقتصاد كان على الموارد الطبيعية الموجودة (نوعيتها وكميتها) كمثال عن ذلك مدى خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه الغابات وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية المسطرة إلا تم استغلالها بشكل مناسب لذلك من طرف المورد البشري (الإنسان) فمثلا يمكن اكتشاف موارد طبيعية جديدة وتطويرها واستغلالها مما يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي مستقبلا. (مليك، 2018، صفحة 37)

3. **تراكم رأس المال:** ويقصد به مقدار السلع الرأسمالية في الاقتصاد، المؤسسات الإنتاجية وتكون دائما ناتجة عن الزيادة في حجم الادخار والذي هو نفسه نسبة من الدخل التي تم الاستغناء عنها الاستهلاك الحاضر ويؤثر بشكل إيجابي وكبير على معدلات النمو الاقتصادي.

وتحدد نسبة التراكم في رأس المال عن طريق الأرباح المتوقعة ومختلف السياسات التي تشجع الزيادة في حجم الاستثمارات بالإضافة إلى التخلي عن جزء من المداخيل في الحاضر. (شهيناز، 2017، صفحة 17)

4. **عوامل بيئية:** يتطلب النمو الاقتصادي بيئة مشجعة على ذلك في أي بلد كان، سواء كانت هذه البيئة من الناحية السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية أو حتى الثقافية، أي لا بد من ضرورة وجود قطاع مصرفي كفي وقادر على تمويل متطلبات هذا النمو، ونظام قانوني يفصل قواعد التعامل التجاري، ونظام ضرائب لا يشكل عائقا على الاستثمارات الجديدة. (مليك، 2018، صفحة 38)

5. **الاستقرار السياسي والأمني:** ويعتبر هذا أهم عامل لتشجيع الاستثمارات خاصة الأجنبية فمعدل النمو الاقتصادي يرتفع كلما كبرت قيمة تكوين رأس المال ويتحقق هذا كلما كان البلد مستقرا وآمنا، والعكس

صحيح حيث يتأثر النمو الاقتصادي سلبيًا كلما كان تكوين رأس المال أصغر وهذا يكون بسبب عدم استقرار وأمن البلد. (عمير، 2018، صفحة 72)

6. **التخصص والإنتاج الواسع:** كما هو موضح في كتاب "ثروة الأمم" لآدم سميث، أن تقسيم العمل يزيد من القوى الإنتاجية ويحسن من مهارة العامل، وبالتالي سوف نلاحظ زيادة في معدلات الإنتاج مما ينتج عنه تأثير إيجابي وزيادة في معدلات النمو الاقتصادي. (عوض، 2013، صفحة 165)

7. **التقدم التقني:** وهو التغير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات الجديدة الممكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي التقدم التقني في حالة الاستخدام التجاري لهذه الاختراعات والاكتشافات العلمية والذي يؤدي زيادة في الطاقة الإنتاجية وبالتالي فهو يمثل مجمل الابتكارات التي تحسن نتائج النظام الإنتاجي وتعديل العملية الإنتاجية وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي. (بودواية، 2009، صفحة 10)

المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تسارعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مما غير خريطة توزيعه على الصعيد العالمي، وعلاقته بالنمو الاقتصادي والتنمية لجميع البلدان وهو يعتبر من الأسباب والدوافع المحفزة للعديد من الباحثين للبحث في طبيعة العلاقة التي تربط بينهما، فتعددت وتنوعت الدراسات والأبحاث التي تطرقت لهذه العلاقة وجعلتها م موضوعاً مهماً يحظى ببحث دائم ومستمر.

المطلب الأول: جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

من سياسات الدول للتنمية وبالخصوص تلك التي تعاني من ندرة في رأس مالها المحلي، سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر من بين الأولويات فأغلب الدول أصبحت تولي اهتماماً كبيراً للنتائج المرغوبة التي تحدثها في الاقتصاد، وكلها تساهم في تحفيز ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة، إلا أنه توجد وجهات نظر تعاكس ذلك حيث ترى أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثاراً سلبية على الاقتصاد.

أولاً. الأثر الامتدادي للتكنولوجيا التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر.

يكمن ذلك في التكنولوجيا والمعارف والمهارات التقنية والفنية والإدارية الجديدة التي تأتي بها الشركات الأجنبية للدول المضيفة، حسب دراسة سنة 2019 فإن التأثير الذي يأتي به الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة في وجهين أساسيين، الأولى عبر الرابطة الأفقية والتي تكون بين الصناعات المتشابهة عبر دوران العمل والمحاكاة والتعلم بالملاحظة وأيضاً المنافسة، أما الثانية فتكون عبر الرابطة العمودية (الخلفية والأمامية) بنقل التكنولوجيا الجديدة التي تساهم في تخفيض تكلفة المدخلات وتحسين جودتها.

لقد ساهمت المنافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية في توسيع وانتشار التكنولوجيا، لكن في أغلب الأحيان تكون هذه التكنولوجيا الجديدة غير متاحة تجارياً ويعود ذلك لرفض الشركات المبتكرة بيعها عن طريق اتفاقيات التراخيص والتي تعتبر أحدث من المباعرة عن طريق الاتفاقيات. كما تشترط عملية نقل التكنولوجيا عدة ضوابط يجب توفرها في البلد المضيف كمستوى تعليم ومهارة القوى العاملة ومدى توفر العنصر البشري الكفاء ودرجة المنافسة، كما توجد شروط أساسية تتعلق بخصائص هذه التكنولوجيا في حد ذاتها كالعمر ودرجة التعقيد، حيث أن توفر هذه الشروط في البلد المضيف يسهل عملية نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساهم في الرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج مع ذلك يجب على الدول المضيفة الحذر واختيار النوع

المناسب من الاستثمارات الأجنبية ويكون ذلك بما يتناسب مع طبيعة واقعها الاقتصادي وخصائص المؤسسات المستثمرة حتى تستفيد من الآثار الامتدادية التي يجلبها هذا النوع من الاستثمارات لاقتصادها المحلي.

ثانيا. عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر.

غالبا ما تمثل الشركات الأجنبية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مشاريعها الاستثمارية إما المقامة في الدولة المضيفة تكون بصفة فردية أو بشراكة مع الشركات المحلية لتلك الدولة، تقوم ب جلب التكنولوجيا اللازمة والضرورية لعملية الإنتاجية أو الخدمية بحسب طبيعة النشاط (طبيعة المشروع)، وهو ما يحسن ويطور لنا من أساليب الإنتاج وكذلك استفادة العنصر البشري من المهارات الفنية والتقنية التي تنتقل من الشركات الأجنبية للشركات المحلية فترتقي وتتطور هذه الأخيرة شيئا فشيئا لمحاكاة ومنافسة نظيرتها الأجنبية. (هارون، 2022، صفحة 106)

المطلب الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

من مكونات الطلب الفعال الاستثمار فزيادته تؤدي إلى زيادة الدخل كبيرة في الدخل الوطني من خلال

$$Y = C + I + G + (X - M) \quad \text{العلاقة التالية:}$$

وذلك عن طريق أثر مضاعف الاستثمار، فمن المتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وإن هذه العملية الطرحية

$$I = I_f + I_d \quad \text{تنطبق على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن:}$$

I : تمثل حجم الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد المراد دراسته.

I_d : تمثل حجم الاستثمار المحلي.

I_f : تمثل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر

فمن المفروض أن رؤوس الأموال الأجنبية هي المسؤولة لتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يمكن للمستثمرين الأجانب اللجوء للسوق المحلية للدولة المضيفة وذلك لتمويل استثماراتهم عن طريق الاقتراض منها، وبالتالي فإنه يتم توجيه جزء من المدخرات المحلية إلى الشركات الأجنبية، وهذا ما ينتج عنه حرمان المستثمرين المحليين من تمويل

استثماراتهم. (أحمد، 2011، صفحة 51)

كما له تأثير من الناحية الإيجابية عن طريق خلق فرص استثمارية وطنية من خلال قيام المنشآت المحلية بتوزيع منتجات المستثمر الأجنبي وإمداده بمستلزمات الإنتاج عن طريق نقل التكنولوجيا التي تساعد على تقليل تكاليف الإنتاج مقابل ذلك تعظيم الأرباح مما يشجع المستثمرين الجدد الدخول للسوق، قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل الاستثمار المحلي عن طريق سعر صرف العملة المحلية في حالة تدفق استثمارات أجنبية مباشرة وبكثافة مما ينعكس في صورة زيادة سعر صرف العملة مقابل ذلك يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للمنشآت المحلية في تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية. (فاطمة، 2014، صفحة 61)

المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

إن التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطان ببعضهما البعض على المستوى الجزئي والكلّي فهما يؤثران بشكل مشترك على التنمية والنمو الاقتصاديين مما أدى إلى تزايد الجهود المبذولة من طرف الحكومات والشركات عابرة القوميات والمنظمات الدولية لتأسيس إطار منهجي متناسق لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.

كما يمكن للسياسات التجارية تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة طرق فمثلا فرض تأشيره عالية قد يكون كافيا لمساعدة الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة السوق المحلي بدلا من الصادرات، فيعطل إجراءات حماية التجاره كما أن مكاسبه تكون محدودة لدينا أفضل مثال على ذلك التكامل الاقتصادي الأوروبي التحرك من علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البسيطة إلى تجارة مركبة حيث ارتفعت مشاركة الشركات عابرة القوميات الأمريكية منها واليابانية في الأسواق الأوروبية بعد تحرير التجارة.

نستخلص مما سبق أن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون بديلا للاستيراد بشكل كلي أو قد يكون موجها كلياً نحو التصدير كما تسعى الجهود الدولية إلى تكامل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية لتوفير إطار يمكن الشركات عابرة القوميات من النمو والتوسع عالميا بشكل أكبر مما هي عليه في بيئة الإنتاج الدولي المتكامل والتي تمثل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية شريان الحياة الاقتصادية. (العشي، 2014، صفحة 38)

الخلاصة

لقد حاولنا في هذا الفصل لدراسة النمو الاقتصادي والتطرق لأهم المفاهيم المتعلقة به كظاهرة اقتصادية لا بد أن يقف أمامها كل مهتم بالأبحاث الاقتصادية، فهو موضوع يهتم به صناع القرار في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لكونه يعتبر صلب وجوهر الاقتصاد ككل.

فقد بدأ بمفهوم النمو الاقتصادي والذي يعتبر نتاج كمي لسياسات التنمية فهو يتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ووضحنا الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية كما حددنا مختلف أنواعه، وصولاً إلى تطور النظريات والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، أيضاً تطرقنا إلى محدداته و كيفية قياس معد النمو والذي يحدد حالة الاقتصاد في تلك الدولة.

وبما أن دراسة النمو الاقتصادي يحتاج المزيد من البحث والجهد، وهذا ما يتطلب منا البحث في هذا المجال لتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية بالتركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر المؤثرة على النمو الاقتصادي وإيجاد مختلف العلاقات والتأثيرات لهما في المحيط الاقتصادي.

الفصل الثالث

تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في
الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تمهيد

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى لتحقيق نمو اقتصادي كبير وتوسع لتمويل مشاريعها الاستثمارية بشتى وسائل التمويل من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر، وبحكم أن الجزائر بعد الاستقلال ورثت نظام اقتصادي، سياسي، أممي واجتماعي هش فقد حاولت النهوض بالاقتصاد الجزائري وذلك عبر المرور بتحويلات جذرية التي مست مختلف الجوانب واعتماد برامج إصلاحية تنموية للخروج من دائرة التبعية الاقتصادية والتوجه نحو الانفتاح على الأسواق العالمية للتحسين من نموها وتحقيق التنمية الاقتصادية وبناء قوانين قانونية جديدة التي تخدم هذا الانفتاح وجذب المستثمرين الأجانب وذلك لما فيه من آثار عديدة على البلد.

وقد ساهم قطاع المحروقات بشكل كبير في عملية النهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري إلا أن الاعتماد الكبير عليه وعدم التنوع في الصادرات الجزائرية أصبح الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ويواجه عدة معوقات التي تحول بينه وبين تحقيق نمو اقتصادي كبير.

ولتسليط الضوء أكثر سنتطرق للعناصر التالية:

المبحث الأول: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية لغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومعيقاته

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

2022-1990

المبحث الأول: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر المناخ الاستثماري بمثابة مرآة عاكسة للظروف التي تسود البلد المضيف للاستثمار الأجنبي لكي يتمكن المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري، وعليه سنتطرق في هذا المبحث لواقع المناخ الاستثماري في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سعت الجزائر لتحسين من عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك عبر تحسين القوانين خاصة من خلال قانون النقد والقرض ومن خلال إنشاء مؤسسات لغرض دعم هذه الاستثمارات و تطويرها وحل النزاعات التي تنشأ مع المستثمرين محليين كانوا أو أجانب وهي كالتالي:

أولا. قانون النقد والقرض: 90-10 في مادته 183 ينص على إمكانية غير المقيمين الاستثمار في الجزائر في مختلف الفروع غير المخصصة للدولة، وهذه الاستثمارات تخضع للقوانين التي صادق عليها المجلس المذكور أخذا بعين الاعتبار ما يلي:

1. توازن سوق الصرف، تطوير الشغل، تطوير القوة العاملة المحلية، جلب التكنولوجيا.
2. كما يحدد المرسوم التشريعي النظام الذي يطلق على الاستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية والتي تنجز ضمن الأنشطة الخاصة بإنشاء السلع والخدمات إلى غير المخصصة صراحة بموجب نص تشريعي، كما يجب أن تكون الاستثمارات وقبل إيجارها مشروع تصريح لدى وكالة الترقية وتدعيم الاستثمارات .APSI

ثانيا. وكالة دعم وترقية الاستثمارات Agence de Promotion et suivie des investissement تأسست يوم 17-10-1993 حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 94-319 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1415، فهي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر لا سيما بعد إنشاء الشباك الموحد، فهي تهدف إلى ما يلي:

- ✓ تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية.
- ✓ نضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية.
- ✓ تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها.
- ✓ تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بفرض الاستثمار.
- ✓ تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات.
- ✓ تقسيم مشاريع الاستثمار وإحصائه.
- ✓ تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة.

✓ تنظيم ندوات و ملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بمهدفه.

✓ تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار.

الاعتماد على خبرات وأجهزة الشباك الوحيد وتشغيل أجهزة تنسيقية في تقييم ومتابعة إنجاز المشاريع وهذا بقيامها بما يلي:

✓ بنك معلومات حول إمكانات الاستثمار في البلاد.

✓ قنوات للإعلام الوطني والعالمي.

✓ خبراء اختصاصيين محليين وأجانب.

ثانيا. قانون الاستثمار الجديد: أدخلت تعديلات على قانون الاستثمار وصدر أمر رقم 03-01 في أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، مناخه وآلية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث مجالات نشاطات جديدة، توسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد الخوصصة الكلية والحركية والاستثمارات المدرجة في منح الامتيازات أو الرخصة والجديد في هذا التشريع ما يلي:

✓ المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

✓ إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص.

✓ إنشاء شبك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار تراخيص وقد فتحت فروعها في الداخل وتنوي فتح فروع أخرى في الخارج، فهي شخصية معنوية لها استقلالها المالي وتقوم ما يلي:

✓ تقدم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين و تبلغهم بقرار القبول أو الرفض منح المزايا أو الحوافز المطلوبة في مدة أقصاها 30 يوم اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب.

✓ التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات التي يعتمدها خلال فترة الإعفاء من بعض الضرائب والرسوم.

تعني المؤسسة بضم كل المؤسسات يمنح المساحات العقارية اللازمة للاستثمار الصناعي، السياحي و الخدماتي وهذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات يتم بطريقة غير منسقة وواضحة في السابق.

✓ إنشاء صندوق لدعم الاستثمارات تتكفل بإدارته ANDI، يمول الامتيازات الملكية الخاصة أو الاستثنائية، والتشريع الجديد يسمح بإمكانية التنازل أو نقل الملكية للاستثمار.

ثالثا. لشباك الموحد: من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشباك الموحد وهو يضم داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها وكذلك مكاتب إدارة الجمارك، بنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، الضرائب، التهيئة العمرانية، البيئة التشغيل، مأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يقع فيه مقر الوكالة.

يخضع التماس خدمات الشبكة الموحد الإدارة المستثمرين بإنشاء إبداع تصريح الاستثمار وطلب المرايا، يكون ممثلو الوزارات والهيئات في الشبكة الموحد مؤهلين قانونا ومحولين التقديم الخدمات الإدارية مباشرة في مستوى هذا الشبكة، كما توفر الوكالة في أجل أقصاه 60 يوما وبناء على تفويض من الإدارات المعنية الوثائق المطلوبة قانونا من أجل إنجاز الاستثمار وذلك ابتداء من تاريخ الإيداع القانوني لتصريح الاستثمار وطلب الامتياز . (بولعيد، 2006، صفحة 75)

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتميز الجزائر بمجموعة من المحددات التي تعتبر أساسية لكي تقوم بعملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي كالتالي:

أولا. حجم السوق: يؤثر حجم السوق المحلية على الإنتاجية من حيث أن كبر حجم السوق يتيح للمستثمرين العمل في بيئة تتميز بوفرات الحجم، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية، وتعظيم الأرباح، والجزائر تعتبر من بين الأسواق الواعدة، فهي تعتبر سوق استهلاكية واسعة نظرا للتعداد السكاني الكبير ومما يؤدي إلى تزايد الاستهلاك للمواد المصنعة والمجهزة وبالتالي زيادة الإستيراد.

ثانيا. البنية التحتية: تمتلك الجزائر بنية قاعدية متطورة نسبيا تساعد على جلب الاستثمار كشبكة الاتصالات والنقل والمواصلات من الطرق، السكك الحديدية، محطات القطار للمعاملات التجارية وتوفر الموانئ والمطارات الدولية، وخدمات الكهرباء والغاز.

ثالثا. وفرة الموارد الطبيعية: تمتلك الجزائر ثروة طاقوية معتبرة، فهي تعد أكبر منتج ومصدر للبتروول والغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، كما تحتل المرتبة الخامسة عشر في مجال الاحتياطات العالمية البترولية، هي بذلك تعد رابع موم للطاقة للإتحاد الأوروبي، ثالث موم للغاز الطبيعي، أما عالميا فتحتل المرتبة 18 بين منتجي البترول والمرتبة 12 بين مصدري البترول بقدرات تكرير تصل إلى 22 مليون طن سنويا، بالنسبة للغاز الطبيعي فتحتل المرتبة السابعة عالميا، فهي تعد ثالث مصدر للغاز وخامس منتج لنفس المورد في العالم، كما تمتلك الجزائر موارد طبيعية أخرى كالفوسفات، الزنك، الحديد، اليورانيوم، وهذه كلها عوامل جاذبة للاستثمارات.

رابعا. الموارد البشرية: تعد الجزائر منبع للموارد البشرية حيث أن معظم الشعب الجزائري ملتحق بالمدرسة على الأقل الابتدائية ومتعلم، و من أهم الإنجازات التعليمية الهامة في الجزائر محو الأمية وبالتالي التحسين من مستوى التعليم خاصة لدى البالغين كبار السن.

خامسا. النمو الاقتصادي: تعتبر سياسة النمو المعتمدة في الجزائر مبنية على عامل الإنفاق الحكومي باعتباره أحد أهم وسائل السياسة المالية لإحداث النمو، كما يتوقف هذا الإنفاق بدوره على مدى استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية وتوفير احتياطات وقدرات مالية كافية لتمويل مختلف البرامج التنموية، فقد أصبح قطاع النفط يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، نظرا لما يوفره من عوائد مالية ضخمة، فهو المصدر الرئيسي للحصول على العملة الصعبة، وأهم عامل لرفع الدخل.

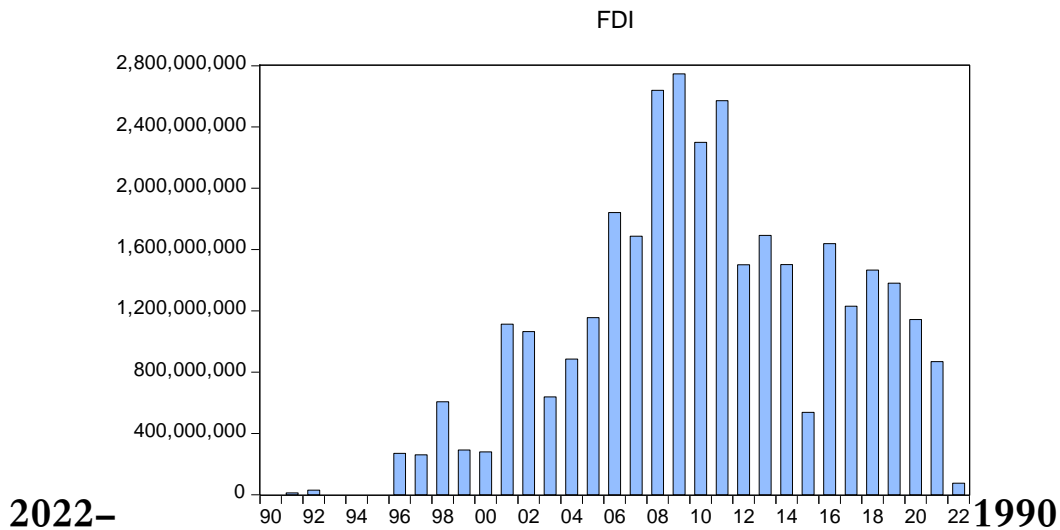
إن طبيعة الاقتصاد الجزائري كإقتصاد أحادي التصدير جعلت من معدلات نموه الحقيقية متواضعة وعرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، كما أن الارتفاع المستمر الذي شهدته الأسعار منذ عام 2000 أدت إلى زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. (جهاري، 2015، صفحة 214)

سادسا. الانفتاح الاقتصادي: حسب الإحصائيات الحجرية في الجزائر سنة 2014 فإن الانفتاح الاقتصادي للدولة الجزائرية ضعيف أي أن الاقتصاد الوطني الجزائري غير منفتح وغير مندمج في الاقتصاد العالمي وهذا لا يلائم المستثمرين الأجانب، لأن المستثمر يحتاج أن يصدر منتجاته كما يحتاج أن ستورد المادة الأولية والآلات لاستعماله في الإنتاج، لذلك يجب مراجعة القوانين المتعلقة بالصادرات والواردات لتحسين مناخ الاستثمار الجزائري. (مُحَمَّد، 2018، صفحة 125)

المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمثابة مؤشر لقياس ومعرفة مدى استقطاب الأجانب والشراكة الأجنبية في الجزائر لذلك سنتطرق لتحليلها خلال الفترة 1990-2022: (صليحة، 2020، صفحة 150)

الشكل رقم 04: تطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews9 و <https://data.worldbank.org>

كما هو واضح في الشكل البياني أعلاه، شهدت الجزائر تقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال الفترة من 1990 إلى 2022، بحيث كان دخول الاستثمار الأجنبي المباشر مسموحا به فقط في قطاع المحروقات قبل عام 1999، إذ سجل الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات مستويات منخفضة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ضعف وضعه السياسي الذي تميزها العنف وعدم الاستقرار، وحال هذا الوضع دون وصول المستثمرين الأجانب إلى جميع القطاعات الاقتصادية، إذ مع مطلع الألفين تخطت الحكومة الجزائرية هذا الوضع وتمكنت من إعادة الاستقرار السياسي في البلد وسجلت خلال سنة 2001 تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما مع إصدار قانون جديد للاستثمار يشمل مجموعة من الحوافز والامتيازات والضمانات للمستثمرين الأجانب كذلك، وساعد برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في أبريل 2001 في اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعزيز الهياكل الأساسية. وأجرت الجزائر إصلاحات لتسهيل إنشاء الأعمال التجارية وتحسين الإطار الذي تعمل ضمنه الأعمال التجارية، بما في ذلك: مراجعة القانون التجاري وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات بالإضافة إلى الإعفاء الضريبي للشركات، وتم إنشاء وكالة وطنية للاستثمار التي تهدف إلى تسهيل تأسيس الشركات. وتشمل التدابير الأخرى تطوير المناطق الصناعية لتسهيل الترحيب بالمستثمرين، وتعديل التشريعات المتعلقة بالوصول إلى الأراضي (مراجعة شروط منح الامتيازات للأراضي العامة، وما إلى ذلك)، وترجع الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بشكل كبير سنة 2009 إلى التحول السريع إلى تحرير الاقتصاد، لاسيما الخصخصة والإصلاحات والتدابير الجديدة التي اتخذتها الجزائر لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تنمية البلاد، ويمكن تفسير ذلك من خلال الاستثمار المتنامي في الصناعات الإستخراجية، لاسيما موارد التعدين والطاقة، وعموما يرجع الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي: النمو الاقتصادي القوي والمستقر، الطلب العالمي على النفط والإصلاحات من أجل تحسين بيئة الاستثمار. أما الانخفاض المسجل بعد هذه الفترة فيرجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت بطريقة غير مباشرة على الاقتصاد الوطني، وكذا إلى آثار بعض التشريعات والقوانين التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر مثل قاعدة 51/49، وأيضا إلى انخفاض أسعار المحروقات بداية منتصف سنة 2014 التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث وعلى الرغم من أن الاقتصاد الجزائري قد تميز ببعض الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلا أنه لا يزال يفتقر إلى إمكاناته الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا يزال

المستثمرون الأجانب مترددون في اتخاذ قرار نقل أصولهم إلى السوق الجزائرية. ونلاحظ بعد 2016 تحسن طفيف ملحوظ يتمثل في ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يرافقه تذبذبات انخفاضه وهذا راجع لاتخاذ بعض القرارات التي ساهمت في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم في أواخر 2019 نلاحظ انخفاض كبير وذلك راجع إلى الأزمة الصحية التي مست العالم ككل وخاصة قطاع الاستثمارات وهي جائحة كورونا التي تسببت في خسارة كبيرة للعديد من اقتصاديات العالم.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية لغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومعيقاته

قامت أجهزة الدولة الجزائرية على مر الزمن من اتخاذ مجموعة من التدابير و الإصلاحات لغرض تطوير من الاستثمار الأجنبي المباشر والتحسين من مستوى النمو الاقتصادي الجزائري إلا أن بالرغم من ذلك لا تزال هناك عقبات تحول بينها وبين هدفها.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية لتحسين الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاقتصاد الوطني الجزائري يعتبر مرآة عاكسة لمدى تكور الدولة ودرجة الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية، والجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية فقد قامت بجهود كثافة وإجراء إصلاحات بغرض استقطاب رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل.

وقد مرت هذه الإصلاحات عبر المراحل التالية: (عومر و جميل، 2014، صفحة 31)

أولا. إصلاح المؤسسة العمومية الاقتصادية: مرت عملية إصلاح المؤسسات العمومية بمرحلتين:

1. استقلالية المؤسسات العمومية: لمواجهة النتائج السلبية الناتجة عن العجز المالي أعيد هيكلة المؤسسات العمومية بين 1980 و 1984 لتحريرها من الضغوط التي عرفتتها ومن ظواهر أخرى عديدة مثل البيروقراطية والتدخلات الخارجية التي نمت حولها شوهدت تسييرها ومن خلال القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12/01/1988 شرعت الدولة في تطبيق إصلاحات اقتصادية تمثلت في تحويل عدد معين من المؤسسات العمومية إلى مؤسسات اقتصادية، ومن خلالها طبقت سياسة استقلالية المؤسسات العمومية القائمة على إعطاء المؤسسة قانونا أساسيا ووسائل عمل تجعلها تأخذ حرية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقاتها

للمؤسسات إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري الذي يحملها مسؤولية السوق سلبا أو إيجابا، وكان هذا الإجراء ضمن التدابير التي صاحبت برنامج التعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي من 1996 إلى 1998.

2. إقرار عملية خصخصة المؤسسات العمومية: نتيجة لفشل سياسة استقلالية المؤسسات العمومية في تحقيق الأهداف المرجوة منها وانعدام فعالية الأجهزة المكلفة بمراقبة التسيير، وإدارة العمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات إجراء حتمي لا بد منه، وتدرج الخصخصة ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في إطار التحول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 تم بيع المؤسسات العمومية و التنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية هذا في حدود 49%، ثم وسعت هذه المساهمة أصبحت غير محدودة وذلك من خلال قانون الخصخصة لسنة 1995 بينما أول برنامج لعملية الخصخصة كان في أفريل 1996 مدعما من طرف البنك العالمي وخصص للمؤسسات العمومية المحلية في مجال الخدمات استفادت حوالي 200 مؤسسة من هذا البرنامج.

ثانيا. سياسات التحرير الاقتصادي: إضافة إلى الإصلاحات التي باشرتها الدولة والمتعلقة بالمؤسسات العمومية، ومن أجل مواكبة التطورات العالمية قامت الجزائر بعدة إجراءات فيما يخص تحرير التجارة الخارجية والأسعار، وسنحاول فيما يلي تقديم عرض موجز لأهم هذه السياسات:

1. تحرير التجارة الخارجية: الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية تمثلت في تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز الجبائية ، خصوصا بعدما أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا يهدف إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا على الأسواق العالمية.

2. تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم: بغرض تشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية، نص صندوق النقد الدولي على ضرورة إلغاء الدعم عن الأسعار ذات الاستهلاك الواسع من أجل تخفيف العبء الذي تتحمله الميزانية العمومية للدولة وجعل الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية.

ثالثا. إعادة تنشيط النظام البنكي الجزائري: يحتاج النمو الاقتصادي إلى أجهزة وأدوات تواكب وتقدم الخدمات والمساعدات لإنجاح مسيرته ويعد النظام المصرفي العمود الفقري للاقتصاد لهذا سعت الجزائر إلى تحديث القطاع المصرفي وتم ذلك الصادر في 14 أفريل بموجب قانون النقد القرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، ولقد قام هذا القانون على المبادئ التالية:

✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: وهذا يعني أن القرارات النقدية لم تعد تابعة للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية.

✓ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، الأمر الذي أدى إلى تداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق أيضا تداخل بين أهدافهما التي لا تكون دوما متجانسة.

✓ الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: لقد أبعد هذا القانون الخزينة عن منح القرض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة وأصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

✓ إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: حيث كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة وبصدور قانون النقد والقرض ألغي التعدد في مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن الجهات الأخرى.

وكانت الخطوة الأساسية لعصرنة النظام المصرفي في الجزائر هي خوصصة البنوك العمومية وهو ما دعا إليه كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تقرير مشترك سنة 2003، واستجابة إلى هذه الدعوة اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات وأهمها إثراء الساحة المصرفية بالترخيص لمؤسسات مصرفية خاصة محلية وأجنبية، ودخول مؤسسات مالية متخصصة.

رابعاً. إصلاح النظام المحاسبي: وحسب المجلس الاستشاري للاستثمار الأجنبي فإن أهم العوامل التي تساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو تبني المعايير المحاسبية الدولية، فوجود نظام محاسبي موحد يوفر معلومات ملائمة وشفافة وقابلة للمقارنة بين مختلف الدول مما يعطي فرصة أكبر للمستثمرين لتقييم مختلف البدائل المتوفرة بغية اتخاذ قرارا الاستثمارية وفي هذا الإطار تبنت الجزائر النظام المحاسبي الجديد الذي بدأت عملية تطبيقه في المؤسسات سنة 2009.

خامساً. توفير وتدعيم المرافق العامة: كما هو معلوم للجميع أن البنية الأساسية تؤثر على التطور لأي مجتمع أو منطقة كانت فالبنية التحتية ضرورية لتطوير أي مجال من مجالات الاستثمار، الإنتاج والتجارة والتي لا يمكن لها أن تنجح من دون الطرقات، المواصلات والاتصالات.

وفي هذا الصدد عملت الجزائر على تحقيق مشروع الطريق السيار شرق غرب الذي يصل بين جميع الولايات الشمالية والذي من شأنه تقليص وقت الانتقال فيما بينها بالإضافة إلى تطوير منظومة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

سادساً. أجهزة تطوير الاستثمارات و تنظيمها:

1. المجلس الوطني للاستثمار:

تم إنشاؤه بموجب الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمارات ويقوم بالمهام التالية:
✓ اقتراح الاستراتيجيات والأولويات لتنمية الاستثمار.

✓ يفصل في المزايا الممنوحة للاستثمار.

✓ يقترح على الحكومة كل القرارات والإجراءات الضرورية لتطبيق إجراءات دعم وتشجيع الاستثمار.

✓ يحث ويشجع على استخدام مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات.

2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تم إنشاؤها بموجب المادة رقم 23 من الأمر 03-01 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، أسندت إليها المهام التالية:

✓ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمينو إعلامهم ومساعدتهم.

✓ وضع المعلومات المتعلقة بالاستثمارات تحت تصرف المستثمرين ومنح المزايا المرتبطة بهم.

✓ إجراء التقييم المطلوب للمشاريع قصد صياغة قرار منح المزايا ورفضها.

3. الشباك الوحيد اللامركزية:

تم إنشاؤه بموجب المادة رقم 23 من الأمر 03-01 ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مستوى الهيكل اللامركزي لها، جاء من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الإصلاحات والجهود المبذولة من طرف الأجهزة الحكومية الجزائرية إلا أنه لا تزال هناك عراقيل تواجه تطور الاستثمار في الجزائر وهي كالتالي: (اسمهان، 2010، صفحة 167)

أولا: البيئة السياسية والإدارية و آثارها

أقل ما يمكن قوله هو أن الحياة السياسية والإدارية قد اتسمت منذ عشرية بميزتين وهما غياب الاستقرار والسكون. فقد عرفت الجزائر منذ سنة 1989 مرحلة لا أمن ولا استقرار لمؤسسات الدولة الأمر الذي أدى إلى تعقيد وتباطؤ مجرى التحولات السياسية والاقتصادية بشكل معتبر، فمن حيث عدم استقرار مؤسسات الدولة نرى أنها أخذت عدة مظاهر وتمت على مستويات، أولى هذه المستويات رئاسة البلاد، إذ نجد أنه بين عام 1992 وعام 1999 توالى على الجزائر خمسة رؤساء.

ثاني هذه المستويات هو الحكومة، وهنا تكشف أن الجزائر شهدت عام 1988 تعاقب 10 حكومات. وهو ما جعل الجزائر تعيش تناقضات وشكوك وتسيير البلاد تسييرا مترددا يتسم تارة بالتقدم وتارة بالتراجع دون أن يمنح رؤية واضحة للنتيجة النهائية التي سيصل إليها.

وهذا ما يدفعنا إلى السؤال عن آثار هذه الوضعية على سير الأمور الاقتصادية وفرص الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمستثمرون يتحاشون الاستثمار في بلد يتسم بعدم الاستقرار، فهو يعكس صورة بيئة سياسية متقلبة غير مستقرة يصعب فيها تحديد من يؤثر أكثر في التوجهات الاقتصادية للبلاد وعدم قدرة المستثمرين على القيام بتوقعات تساعدهم في تحديد إنجاز مشاريعهم.

أما المستوى الثالث فقصدنا منه الإدارة والهيئات والتنظيمات المكلفة بتطبيق السياسات أو القرارات التي تصدر عن النظام السياسي والأهداف من طرف الإدارة، إذ يلاحظ أنه من نهاية الثمانينات من القرن العشرين والإطار الشريعي في الجزائر في تحول دائم.

وهذا ما كان يخدم مصداقية الدولة على المستوى الوطني فقط، بل حتى على المستوى الدولي، حيث مثل تولد هذه الوضعية تولد الاعتقاد بأن الجزائريين لا يعرفون حقاً ما يريدون أولاً يعرفون إلى أين هم ذاهبون وهو سبب كاف للمستثمرين الأجانب والوطنيين لاتحاد موقف مترد ترقبي.

فكيف يمكن لمستثمر أن يقدم على الاستثمار بالجزائر والخطابات الرسمية متعارضة سواء بين المسؤولين أو التوجه السياسي العام، فتارة يؤكد على تشجيع القطاع الخاص وتارة أخرى يتم اتهامه بأعمال غير وطنية. كيف يمكنه الاستثمار والخطابات الرسمية تتضمن وعوداً أو تأكيدات لا تتبع على أرض الواقع بالتجسيد أو تجسد بعد سنوات من الانتظار، أو الوعد بتعديل النصوص المتعلقة بالاستثمار... الخ، كل هذه المعطيات تمنع تكوين رؤية واضحة عن بيئة الأعمال بالجزائر.

ثانياً: نقائص ومحدودية الاقتصاد الوطني

هناك مجموعة من العراقيل والعوامل الاقتصادية التي تمنع من تحقيق جهود استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر منها:

1. مشكل العقار:

من الضروري لأي مستثمر يريد إنجاز استثمار دائم أن يملك عقاراً يحقق عليه مشروعاً، إذ يجنبه تكاليف الكراء ويضمن لنفسه حرية استغلاله تبعاً لمتطلبات الاستثمار، كما يبعده عن الخلافات القضائية التي قد تنشأ عن تعدد الملاك، أي بعبارة أخرى سيدعم مكية المشروع.

في الجزائر ومهما كانت طبيعة المشروع الاستثماري أو ميدان نشاطه. فإن المستثمر الأجنبي يلقي مشاكل عويصة مع قضية العقار.

2. مشكل سوق رؤوس الأموال:

في الحقيقة هذا المشكل هو مشكل تمويل، فحتى وإن كانت بيئة الأعمال في الجزائر قد تدعمت ببنوك جديدة في القطاع الخاص، لكنها كمثيلاًتها في القطاع العام لم تشرع بعد في التكفل بالاستثمارات الثقيلة في جانب وجود نظام مصرفي يقدم قروضا لتمويل المشاريع، يحتاج المستثمر لأن يجد تمويلاً مباشراً لدى سوق مالية تتيح إمكانية

الاستفادة من الادخار العام عبر اقتناء الأسهم والسندات، وقد حولت السلطات الجزائرية مثل هذه السوق من خلال إنشاء بورصة الجزائر ليتضح أنها لا تزال عاجزة عن تقديم أية إضافة في ترقية الاستثمارات.

3. مشكلة البيروقراطية:

تعرف الإدارة الجزائرية بثقلها وجمودها وما يترتب عن ذلك من سوء سير الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمالية، فكل الهيئات والتنظيمات الاقتصادية وغيرها من الإدارات تحرب المستثمرين بعد أن يكونوا قد حاولوا جاهدين إيجاد طريقة أو سبيل للتكيف مع هذه الضغوط وقد ذهب العديد من المسؤولين إلى القول بأن وكالة ترقية الاستثمار نفسها عبارة عن مكتب إداري لإيداع التصريحات بالاستثمار يبطئ ويعقد الإجراءات أكثر مما يبسطها.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الغرض من تحسين الاستثمار الأجنبي المباشر وجذب المستثمرين هو تحقيق نتائج عديدة تعود بالنفع على الدولة ككل وستتناولها من خلال الآثار: (عومر و جميل، 2014، صفحة 35)

أولا. على الاستثمارات المحلية:

من بين الآثار الإيجابية التي تخلفها الاستثمارات الأجنبية على مستوى الاقتصاد القومي العلاقة التي تربط أنشطة الشركات الأجنبية بأنشطة الشركات المحلية، فهي تؤدي إلى خلق منافسة وذلك بدفع المؤسسات المحلية إلى زيادة كفاءتها وتنافسيتها وبالتالي زيادة إنتاجها، بالإضافة إلى زيادة عدد المؤسسات المحلية عن طريق المناولة (soutraintance)، لهذا تسعى الجزائر من خلال استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة كفاءة المؤسسات المحلية على طريق الاحتكاك بها واكتساب مهارات التسيير الحديثة.

ثانيا. على التشغيل:

إن من أهم النتائج المتوقعة للاستثمار الأجنبي على الدول النامية هو معالجة أو التقليل من حدة أهم مشكل لديها ألا وهو البطالة، وبما أن الجزائر تعاني من معدلات بطالة مرتفعة جدا بلغت ذروتها في نهاية الثمانينات إلى غاية نهاية التسعينات، فإن بعد اتخاذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة وفتح المجال أمام الخواص والأجانب تناقصت معدلات البطالة واستقرت بحيث كلما زادت المشاريع الاستثمارية الأجنبية زادت مناصب العمل.

ثالثا. على الصادرات الجزائرية:

ترمي التدابير الضريبية المحفزة على التصدير، الواردة في قوانين الاستثمار، وكذا القانون الضريبي، إلى جلب العملة الصعبة، وتنويع الصادرات بالإضافة إلى إحداث القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في الأسواق وضمن رواجها، ولكن على الرغم من كل هذه الإجراءات الضريبية المحفزة للاستثمار والتصدير وترقيته، تبقى الصادرات خارج

القطاع المحروقات تسجل نتائج ضعيفة وغير مشجعة وذلك ناتج عن المخاوف ومخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية نتيجة نقص المنتجات وعدم تنوعها وجودتها بسبب نقص التمويل.

رابعاً. على الناتج الداخلي الخام:

تسعى الجزائر من خلال استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني وهذا عن طريق مساهمة هذه الاستثمارات في رفع الناتج الداخلي الخام بتعويض الواردات بالمنتجات المنتجة محلياً وزيادة الخدمات المقدمة.

خامساً. على ميزان المدفوعات:

يسجل في ميزان المدفوعات كل المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة رمية معينة غالباً ما تكون سنة، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية الحركة للأموال الدولية الطويلة المدين، فكلما تدفقت سواء هو الداخل أو الخارج فإنها ستؤثر على ميزان المدفوعات، وكما هو الحال في الجزائر فإن نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية تذهب نحو قطاع المحروقات وبالتالي هي استثمارات غير منتجة. وبالتالي يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يحقق النتائج المرجوة منه في مختلف جوانب الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990-2022

تطرقنا في هذا المبحث إلى دراسة قياسية لتحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وتم الاعتماد البيانات السنوية من 1990-2022.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تقدير العلاقة وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022، وذلك باستخدام أدوات تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL الذي طوره كل من Pesaran and Pesara and آخرين، تتميز هذه الطريقة بمزايا مقارنة بأساليب التكامل المشترك السابقة مثل طريقة Engle-Granger وطريقة Johansen بحيث أن تقنية ARDL لا تحتاج أن تكون فيها جميع المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، فيمكن عندما تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو متكاملة من الدرجة صفر أو عندما يكون هناك مزيج بينهما الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا يكون مستقر عند المستوى الثاني أي $I(2)$ ، نموذج ARDL أكثر كفاءة نسبيا في حالة العينات الصغيرة أو المحدودة كما تسمح بالحصول على مقدرات غير متحيزة في نموذج طويل المدى.

الجدول رقم 01: التعريف بمتغيرات الدراسة

| المتغير | رمزه | نوعه | المصدر |
|---------------------------|------|-------------|--------------|
| النمو الاقتصادي | GDP | متغير تابع | البنك الدولي |
| الاستثمار الأجنبي المباشر | FDI | متغير مستقل | البنك الدولي |
| سعر الصرف | EX | متغير مستقل | البنك الدولي |
| سعر البترول | PP | متغير مستقل | البنك الدولي |

المصدر: من إعداد الطالبتين

يتمثل الإطار المكاني للدراسة بالجزائر، أما فترة الدراسة فتمتد من الفترة 1990-2022.

من خلال بعض الدراسات السابقة يمكن صياغة النموذج القياسي الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وتقديره، بحيث صياغة النموذج يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة هو كما يلي:

$$GDP = f(PP, FDI, EX)$$

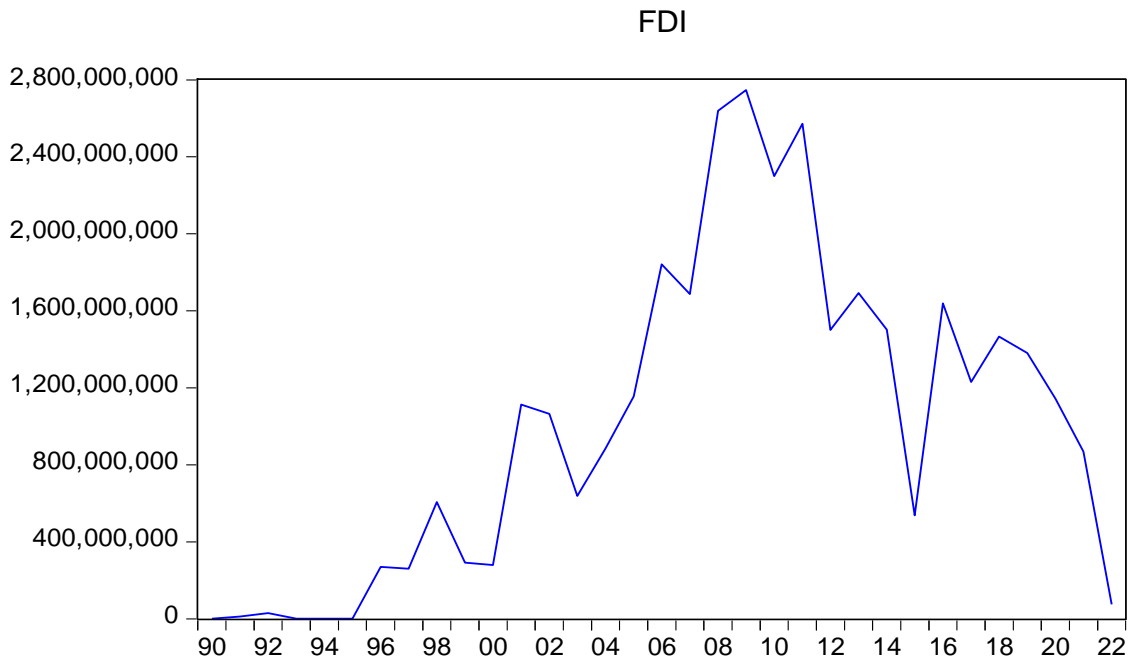
المطلب الثاني: تحليل متغيرات الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل متغيرات الدراسة وإلى الأسباب الاقتصادية التي تم تفسير بها المنحنيات التالية لكل متغير ثم إلى الدراسة القياسية وإجراء الاختبارات المتعلقة بالنموذج.

أولاً: تحليل متغيرات الدراسة والتعريف بالاختبارات

1. الاستثمار الأجنبي المباشر:

الشكل رقم 05: تطور معدل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2022



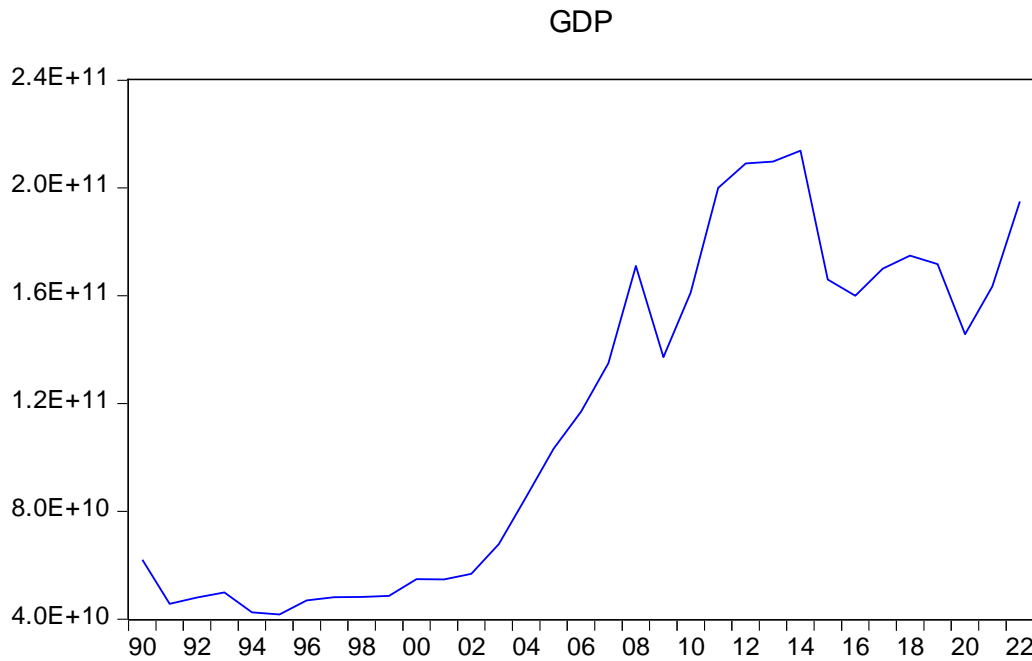
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews9

نلاحظ من المنحنى أعلاه أن في الفترة 1990-2000 كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضة جداً، تكاد تكون معدومة في السنوات الأولى من التسعينيات ويعود ذلك غالباً إلى البيئة السياسية والاقتصادية غير

المستقرة في الجزائر خلال تلك الفترة، بما في ذلك فترة العشرية السوداء، ثم نلاحظ من 2008-2012 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة ملحوظة يمكن تفسير ذلك بتحسين الوضع الأمني والاقتصادي في البلاد، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي جرت خلال تلك الفترة لجذب الاستثمار الأجنبي، وفي الفترة الأخيرة من 2012-2022 وخاصة بعد 2012، تظهر البيانات تراجعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ناتجاً عن عدة عوامل، منها انخفاض أسعار النفط بعد عام 2014، والقيود البيروقراطية والقانونية التي ربما أعاققت الاستثمار الأجنبي، وكذلك الأوضاع السياسية والاقتصادية المتغيرة في البلاد حيث أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز، فإن التغيرات في أسعار النفط لها تأثير مباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي. الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال فترة ما قبل 2014 جذب العديد من الاستثمارات، بينما أدى انخفاض الأسعار بعد 2014 إلى تراجع التدفقات.

2. النمو الاقتصادي:

الشكل رقم 06: تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2022



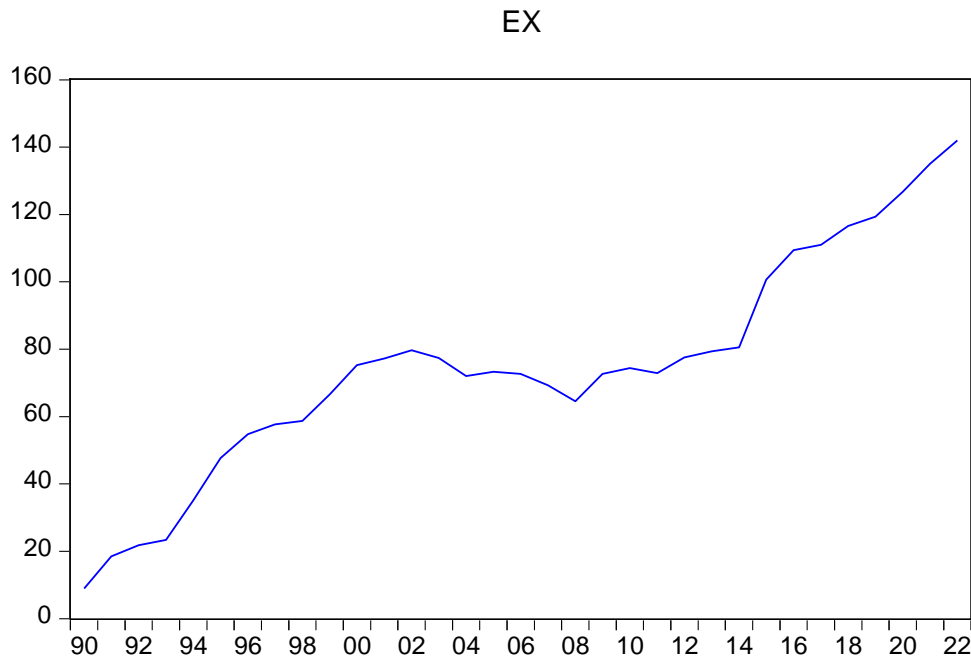
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews9

نلاحظ من خلال المنحنى البياني وجود تذبذبات خلال فترة الدراسة حيث شهدت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر مستويات منخفضة جدا من (1990 إلى 2000) و ذلك نتيجة تراجع أسعار النفط، والأوضاع الأمنية

(العشرية السوداء) التي عاشتها الجزائر آنذاك و التي تسببت بعدم الاستقرار السياسي ونزاعات داخلية. ثم من 2002 إلى 2014 في هذه الفترة، شهد الاقتصاد الجزائري نموًا ارتفاعيًا، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط على الساحة العالمية، مما زاد من إيرادات النفط للحكومة الجزائرية ودفع بالاقتصاد للأمام، كما قامت الحكومة ببعض الإصلاحات الاقتصادية التي ساهمت في تحسين البيئة الاستثمارية. وفي الفترة الأخيرة من 2015 إلى 2022 شهد الاقتصاد الجزائري تذبذبات بسبب تقلبات أسعار النفط على الساحة العالمية، إضافة إلى التحديات السياسية والاقتصادية المحلية مثل الاضطرابات السياسية والتباطؤ العالمي وجائحة كورونا الذي تأثرت به العديد من الاقتصادات.

3. سعر الصرف:

الشكل رقم 07: تطور معدل سعر الصرف خلال الفترة 1990-2022

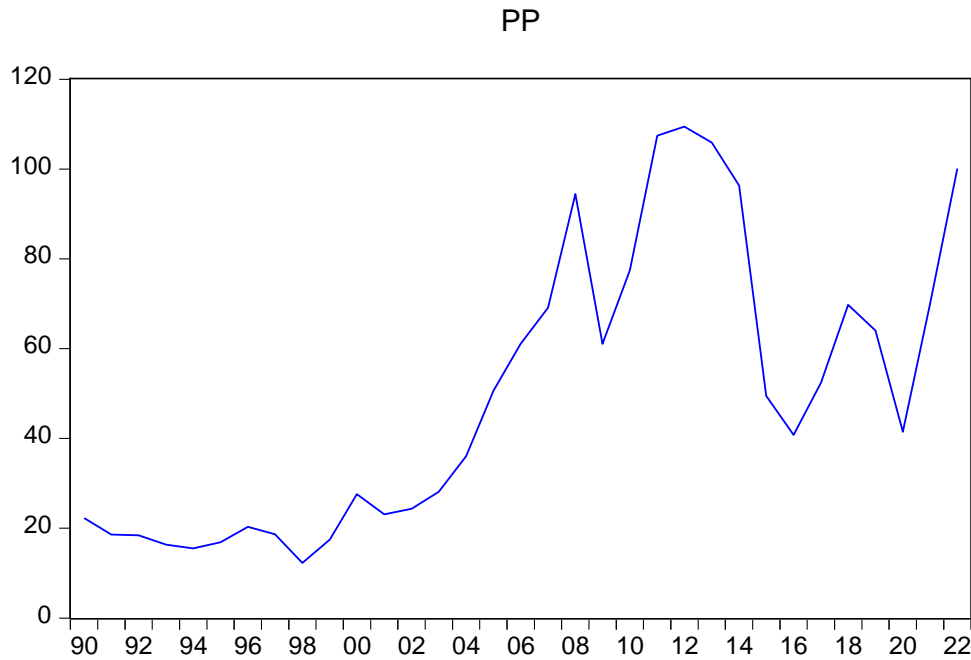


المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews9

نلاحظ من المنحنى أن هناك ارتفاع ملحوظ لمعدل سعر الصرف على مر السنوات يرافقه تذبذبات وذلك راجع تأثير النفط حيث يعتبر مصدر دخل رئيسي للاقتصاد الجزائري، وبالتالي كان لتقلبات أسعار النفط على الساحة العالمية تأثير كبير على سعر الصرف في الجزائر ففي الفترات التي شهدت ارتفاعًا في أسعار النفط، شهد سعر الصرف تحسنًا نسبيًا، بينما في الفترات التي شهدت تراجعًا في أسعار النفط، كان لذلك تأثير سلبي على قيمة العملة الوطنية.

4. سعر البترول:

الشكل رقم 08: تطور معدل سعر البترول خلال الفترة 1990-2022



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews9

نلاحظ من المنحنى البياني فترة تذبذب من 1990-2000 وذلك بسبب أنه الجزائر شهدت أسعار البترول تذبذبا كبيرا بسبب التقلبات السياسية والاقتصادية العالمية، مما أدى إلى تقلبات في الإنتاج والطلب، كما شهدت الجزائر تحديات داخلية تأثرت بأسعار البترول وتأثيراتها على النمو الاقتصادي. ثم من 2000-2014 شهدت هذه الفترة تحسن وارتفاع ملحوظ بسبب زيادة الطلب العالمي والتوترات السياسية في بعض مناطق الإنتاج وكانت الجزائر تستفيد من هذه الفترة بسبب زيادة إيراداتها من صادرات البترول، مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. ثم كآخر مرحلة في هذه الفترة من 2015 - 2022 شهدت أسعار البترول تذبذبا كبيرا مرة أخرى بسبب تقلبات في الإنتاج والطلب بالإضافة إلى تأثيرات عوامل جيوسياسية واقتصادية مثل تطورات السياسة النقدية العالمية وتغيرات في الإمدادات والطلب.

ثانيا: منهجية الدراسة:

نقوم باختبار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل، وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعرفة خصائصها الإحصائية ودرجة تكاملها، و أيضا سوف نستخدم اختبار ADF و PP تحت الفرضية التالية:

H0: السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة.

H1: السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة.

1. اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey–fuller Augmented) :

من أجل اختبار ADF نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية (Bourbonnais, 2009, p. 235)، بالنسبة لكل متغير مدرّوس يعتبر اختبار ADF أكثر تطور من اختبار DF لأنه يأخذ في الحسبان عدم ترابط الأخطاء:

$$\Delta x_t = x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1) \text{ النموذج}$$

$$\Delta x_t = x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2) \text{ النموذج}$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3) \text{ النموذج}$$

حيث: $\rho = \phi - 1$ ، (p درجة التأخير) والتي تحدد باستعمال معامل Schwarz و Akiaki

Δx : التفاضل الأول للمتغير x

ε_t : تشويش أبيض ويتم اختبار الفرضيات التالية :

$$H_0 : \phi_1 - 1 = 0$$

$$H_1 : \phi_1 - 1 < 0$$

وباستعمال طريقة المربعات الصغرى نقدر المعلمة (ϕ_1) في النماذج (1)(2)(3) على الترتيب، ونحصل على

$t\phi_j$ التي تخضع لتوزيع ستودنت:

. فإذا كانت $t\hat{\theta}_j$ أكبر من القيم الحرجة الجدولية ، فهذا يعني وجود جذر أحادي وبالتالي نقبل الفرضية العدمية (H_0) ، والسلسلة تكون غير مستقرة.

2. اختبار فيليب بيرون: (Perron، 1988، صفحة 335)

يقوم هذا الاختبار على تقدير نماذج اختبار ديكي فولر البسيط نفسها من دون إضافة حدود فرق مبطئة، وتكون عملية التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS). يختلف هذا الاختبار عن اختبار ديكي - فولر (DF) في طريقة معالجة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يعتمد اختبار ديكي - فولر على عملية تصحيح معلمية وذلك بإضافة عدد معين من الفروق المبطئة للمتغير، بينما يعتمد اختبار فيليب بيرون على عملية تصحيح غير معلمية لحالة عدم ثبات التباين وحالة وجود ارتباط ذاتي قبل القيام بعملية القياس وباعتبار أن متغيرات الدراسة منها ما يأخذ قيماً حقيقية ومنها ما يأخذ نسباً مئوية، فإننا نقوم بإدخال اللوغاريتم على هذه المتغيرات وذلك لتحقيق التجانس بينها، وتحصلنا على النتائج التالية:

4. اختبار جذر الوحدة:

الجدول رقم 02: اختبار الاستقرارية

| القرار | اختبار PP | | اختبار ADF | | المتغيرات |
|--------|------------------------------|------------------------------|------------------------------|------------------------------|-----------|
| | عند الفروق الأولى | عند المستوى | عند الفروق الأولى | عند المستوى | |
| - | | | | | - |
| I(0) | - | <u>-5.716934</u> (0.0003) | - | <u>-4.174052</u> (0.0130) | EX |
| I(1) | <u>-4.860136</u> (0.0000) | <u>0.708004</u> (0.8632) | <u>-4.892351</u> (0.0000) | <u>0.752817</u> (0.8716) | PP |
| I(1) | <u>-4.777182</u> (0.0000) | <u>1.377591</u> (0.9547) | <u>-3.247706</u> (0.0021) | <u>1.822588</u> (0.9812) | GDP |
| I(0) | - | <u>-2.433776</u> (0.0168) | - | <u>-2.025028</u> (0.0429) | FDI |

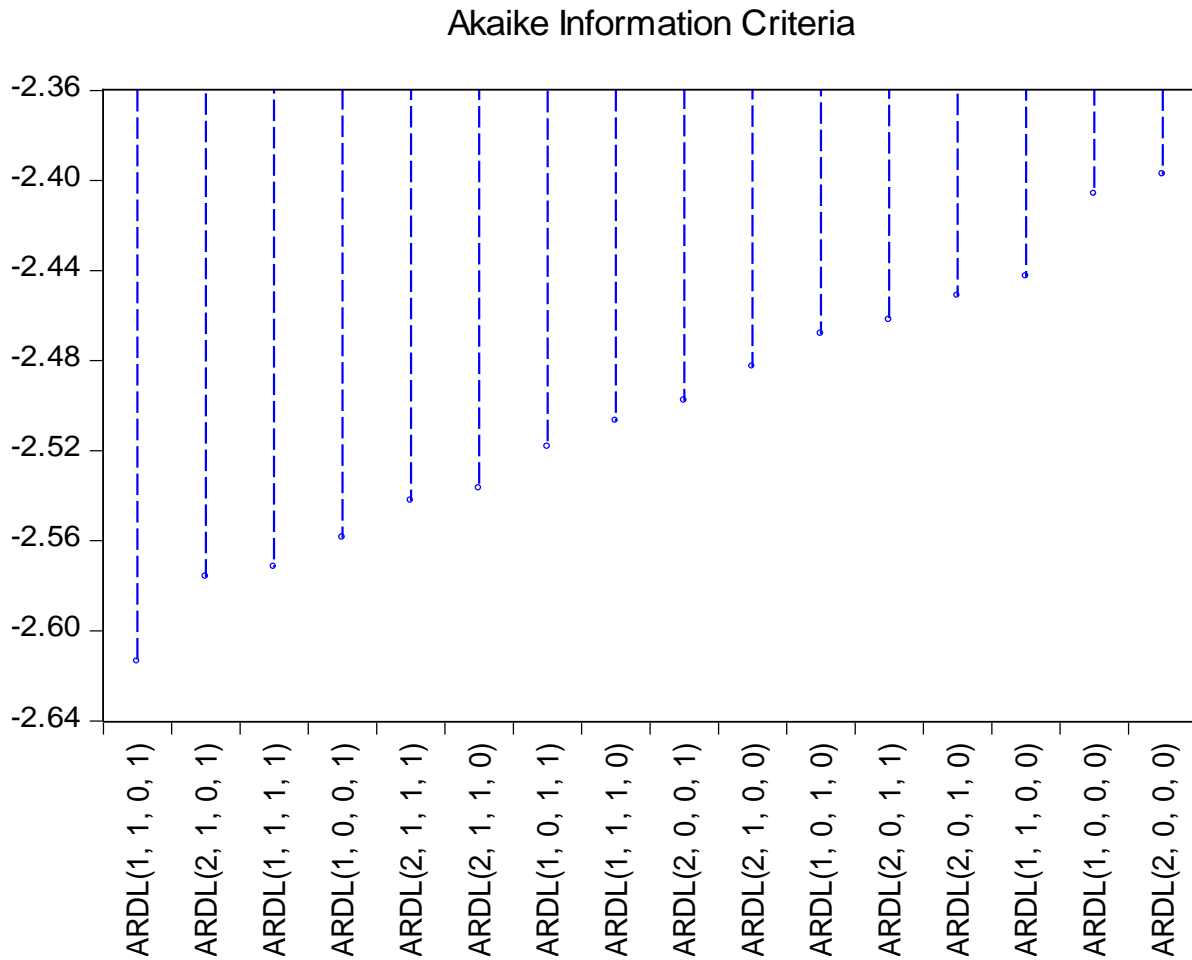
المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

بعد إجراء اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية في المستوى والفرق الأول لاحظنا أن المتغيرات محل الدراسة مستقرة في الفرق الأول وفي المستوى، أي متكاملة من الدرجة $I(0)$ و $I(1)$.

• اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

من خلال الشكل التالي الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة 1 حسب إحصائية (Schwarz Information Criterion) ومنه يتضح أن النموذج $ARDL(2,0,0,0)$ هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية Akaike Information Criterion.

الشكل رقم 09: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى



المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

• نتائج اختبار الحدود **BOUND TEST**:

من أجل اختبار وجود علاقة توازنية في المدى الطويل أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، اقترح **Pesaran et al** حساب الإحصائية F-statistic حيث تقوم الفرضية H_0 على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات بينما الفرضية البديلة H_1 تنص على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وتظهر نتائج اختبار الحدود الإحصائية (F-statistic) في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: اختبار الحدود للتكامل المشترك ARDL Bounds Test

| ARDL Bounds Test | | |
|--|----------|----------|
| Date: 05/08/24 Time: 22:44 | | |
| Sample: 1991 2022 | | |
| Included observations: 30 | | |
| Null Hypothesis: No long-run relationships exist | | |
| Test Statistic | Value | k |
| F-statistic | 7.841469 | 3 |
| Critical Value Bounds | | |
| Significance | I0 Bound | I1 Bound |
| 10% | 2.72 | 3.77 |
| 5% | 3.23 | 4.35 |
| 2.5% | 3.69 | 4.89 |
| 1% | 4.29 | 5.61 |

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج **EvIEWS9**

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن قيمة $F\text{-statistic} = 7.841469$ وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى $I(1) = 4.35$ وذلك عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل الفرضية H_1 ونرفض الفرضية H_0 أي هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وهذا حسب نظرية Fisher وPesaran.

• نتائج تقدير معاملات المدى الطويل والقصير الأجل:

يوضح الجدول الموالي نتائج تقدير كل من نموذج المدى الطويل ونموذج المدى القصير وذلك بعد تحديد عدد فترات الإبطاء الأمثل بناء على أقل قيمة لمعيارى Akaike وSchwars وهذا في إطار النموذج العام ARDL، حيث أثبت أن أفضل نموذج هو $ARDL(2,0,0,0)$.

الجدول رقم 04: نتائج تقدير كل من نموذج المدى الطويل ونموذج المدى القصير.

ARDL Cointegrating And Long Run Form
 Dependent Variable: GDP
 Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1)
 Date: 05/08/24 Time: 22:47
 Sample: 1990 2022
 Included observations: 30

| Cointegrating Form | | | | |
|--------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(FDI) | -0.003618 | 0.004415 | -0.819431 | 0.4210 |
| D(EX) | 0.059681 | 0.024910 | 2.395842 | 0.0251 |
| D(PP) | 0.434174 | 0.050715 | 8.560994 | 0.0000 |
| CointEq(-1) | -0.378253 | 0.078313 | -4.830025 | 0.0001 |

Cointeq = GDP - (0.0167*FDI + 0.1578*EX + 0.7679*PP + 20.7835)

| Long Run Coefficients | | | | |
|-----------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| FDI | 0.016719 | 0.011323 | 1.476558 | 0.1534 |
| EX | 0.157780 | 0.061884 | 2.549594 | 0.0179 |
| PP | 0.767950 | 0.061647 | 12.457207 | 0.0000 |
| C | 20.783494 | 0.621514 | 33.440097 | 0.0000 |

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

• تقدير معاملات الأجل الطويل:

عند تقدير معاملات الأجل الطويل تحصلنا معادلة الانحدار الذاتي لمعاملات النموذج المقدر:

$$GDP = 20.783494 + 0.0167 FDI + 0.1578 EX + 0.7679 PP + \epsilon T$$

- تشير الدراسة أنه هناك أثر إيجابي للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي بـ 1,67% وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- وكذلك يوجد أثر إيجابي معنوي لسعر الصرف على معدل النمو الاقتصادي أي عند حدوث ارتفاع في سعر الصرف بمقدار 1% فسيرتفع الناتج المحلي الإجمالي بـ 15,78%.

-أما بالنسبة لسعر البترول فهناك أثر إيجابي معنوي على معدل النمو الاقتصادي أي عند حدوث ارتفاع في سعر البترول بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع معدل الناتج المحلي الاجمالي بـ 76,79% .

• تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ:

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن حد تصحيح الخطأ (-1) ECM جاء سالب (-0.378253) ومعنوي عند مستوى المعنوية 5%، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى (تكامل مشترك) بين متغيرات النموذج كما أن 37.82% من أخطاء الأجل القصير تم تصحيحها تلقائيا في الأجل الطويل.

• دراسة صلاحية نموذج ARDL:

لتحديد صلاحية النموذج لابد من إجراء اختبارات تتيح لنا التأكد من خلو نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط التسلسلي، ومشكلة عدم تجانس التباين، وتوزيع الطبيعي للبواقي، وفي حالة التأكد بأن النموذج مقبول، وأن النتائج صحيحة وغير مضللة نقوم باختبار استقرارية النموذج للتأكد ما إن كان هذا الأخير يحتوي على تغيرات هيكلية من خلال إجراء اختبار استقرارية معلمات النموذج. حيث تمثلت الاختبارات التشخيصية في الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: نتائج فحص بواقي تقدير النموذج

| الاختبار التشخيصية للنموذج | |
|----------------------------|--|
| النموذج | نوع الاختبار |
| 2.228699 (0.1325) | LM _(F) Test (P-Value) |
| 0.155626 (0.6964) | Heteroskedasticity _(F) Test (P-Value) |
| 0.204247 (0.902018) | Normality (JB) test(JB)(P-Value) |
| Stable | CUSUMSQ |

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات 9 Eviews (انظر للملاحق 13-14-15)

وفقا لاختبار Jarque-Bera فإن توزيع البواقي طبيعي في النموذج لأن قيمة p تبلغ 0,902018 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وعليه يتم قبول الفرضية العدمية H0، كما يشير اختبار BreuschGodfrey إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج لأن قيمة p تبلغ 0,1325 وهي أكبر من مستوى المعنوية البالغ 5% وعليه نقبل الفرضية العدمية التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي ونرفض الفرضية البديلة، وأخيرا يشير

اختبار Arch إلى عدم وجود مشكلة في عدم ثبات التباين في النموذج لأن 0,6964 أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا ما يؤكد الفرضية العدمية.

ولكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Square)، ويعد هذا الاختبار من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين هما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبار CUSUM of Square داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، بمعنى أن منحني الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين (2SE) فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 عند مستوى معنوية 5% التي بأن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.

الخلاصة

تناولنا في هذا الفصل دراسة تحليلية وصفية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، حيث قمنا أولاً بدراسة تحليلية وصفية لمتغيرات الدراسة (الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، سعر الصرف وسعر البترول)، والتي تميزت بارتفاع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر ترافقه تدبذبات وكذلك مع مستوى النمو الاقتصادي وسعر الصرف وسعر البترول، ثم ثانياً تطرقنا للدراسة القياسية وقمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار *Augmented Dickey fuller* واختبار *phillips perron* وأظهرت النتائج أن السلاسل الزمنية للاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف مستقرة عند المستوى والسلاسل الأخرى للنمو الاقتصادي وسعر البترول مستقرة عند الفروق الأولى، وعند تقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باعتماد على *ARDL Bounds Test* تبين أن العلاقة أن هناك علاقة طردية تجمع بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وسعر الصرف وسعر البترول، ثم في الأخير قمنا بدراسة صلاحية النموذج ليتبين أن الدراسة صحيحة وموثوقة.

تناولت هذه الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية التي جذبت العديد من الباحثين والاقتصاديين نظرا إلى تزايد الحاجة إليه من طرف الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة وذلك بسبب الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تعود على البلد المضيف، وأصبح على هذه الدول التحسين من مناخها الاستثماري وتقديم تحفيزات لاستقطاب وجذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات لغرض الرفع من مستوى نموها الاقتصادي. وقد عرفت الجزائر تحولات جذرية بالانفتاح على الأسواق الخارجية وتبني العديد من الإصلاحات الاقتصادية وكذا تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بسن العديد من القوانين الداعمة له لكون هذه الأخيرة مصدر من مصادر التمويل والتي لها أثر كبير في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.

ولتسليط الضوء أكثر على مختلف جوانب الموضوع قسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول، يتضمن الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تطرقنا إلى مفاهيم عامة ومحدداته و النظريات المفسرة له ودور المناخ الاستثماري في استقطابه، أما الفصل الثاني فتضمن الإطار النظري للنمو الاقتصادي وتناولنا فيه أيضا مفاهيم عامة ومؤشراته والنظريات المفسرة له وكذلك العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، أما الفصل الثالث والأخير فتضمن دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي حيث قمنا في الأول بتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والجزء الثاني قمنا بدراسة قياسية بتحليل السلاسل الزمنية بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وعلى نموذج ARDL.

ومن خلال تحليل الموضوع ومناقشته تمكنا خلال هذه الدراسة للتوصل إلى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي، كما سنشير إلى جملة من التوصيات بالإضافة إلى إبراز الآفاق المكتملة لموضوع هذه الدراسة.

نتائج الدراسة التحليلية:

- ✓ تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة متغير ومتذبذب في معدلاته.
- ✓ الإصلاحات الاقتصادية المتخذة من قبل السلطات الجزائرية قد حسنت من مستوى الاستثمار إلا أنها تبقى غير كافية وغير فعالة في استقطاب المزيد من الاستثمارات.

✓ ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر بسبب المعوقات التي تحول بينه وبين تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة القياسية:

✓ توصلنا من خلال الدراسة القياسية أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وبالتالي وجود أثر إيجابي بحيث ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بـ 1,67% وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لأن عندما يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر، يزداد النشاط الاقتصادي في البلاد، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي **GDP**. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي بحيث ارتفاع سعر الصرف بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 15,78% وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لأن عندما تصبح المنتجات المحلية أقل تكلفة للمستهلكين الأجانب، ذلك يزيد من صادرات البلاد وبالتالي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي **GDP**.

✓ وكذلك وجود أثر إيجابي معنوي بين النمو الاقتصادي وسعر البترول بحيث سعر البترول بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 76,79%. كما أن ارتفاع أسعار البترول يعني الزيادة في الإيرادات للدول المصدرة للبترول وبالتالي الزيادة في الإنفاق في الاقتصاد المحلي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي **GDP**، بحيث أن ارتفاع أسعار البترول يعني الزيادة في الإيرادات للدول المصدرة للبترول وبالتالي الزيادة في الإنفاق في الاقتصاد المحلي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي **GDP**.

✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل أي وجود تكامل مشترك بين جميع متغيرات الدراسة وذلك حسب اختبار الحدود.

على ضوء النتائج يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ✓ العمل على تحسين من المرافق الاقتصادية لتشجيع عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ توفير مناخ استثماري كفي وبيئة جاذبة للاستثمارات لغرض الرفع من مستوى النمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

✓ الاستفادة من التجارب السابقة للدول المتقدمة خاصة فيما يتعلق بالاستراتيجيات المتبناة لتحسين المناخ الاستثماري.

✓ تقديم حوافز جديدة و تسهيلات لدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

آفاق الدراسة:

✓ دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التحسين من ميزان المدفوعات.

✓ أثر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ واقع الاستثمارات دون الاعتماد على قطاع المحروقات في الجزائر.

➤ المراجع باللغة العربية:

الكتب

1. الموسوي, ض. م. (2013). *أسس علم الإقتصاد الجزء الأول مذاهب وأنظمة ونظريات اقتصادية وأسواق* (éd. الطبعة الثانية). بن عكنون, الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. بن قانة, إ. م. (2012). *إقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، إستراتيجيات* (éd. الطبعة الأولى). عمان, الأردن: دار اسامة.
3. بيترسون, و. (1968). *الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي* (ب. دجاني Trad.). نيويورك, الولايات المتحدة الأمريكية: المكتبة العصرية بيروت.
4. حسين, ا. ك. (2015). *مصادر نمو الصناعات التحويلية في دول الخليج العربي* (éd. الطبعة العربية الأولى). عمان, الأردن: مكتبة المجمع العربي.
5. زاهد مُجّد ديري. (2011). *إدارة الأعمال الدولية*. الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع.
6. سليمان عمر عبد الهادي. (2010). *الاستثمار الاجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي*. الاردن: الأكاديميون للنشر و التوزيع .
7. طالب برايم سليمان. (2016). *الضمانات التشريعية لحماية الاستثمار الأجنبي*. العراق: دار الجامعة الجديدة.
8. عدنان داود مُجّد العذاري. (2016). *الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية*. الأردن: دار غيداء للنشر و التوزيع.
9. عميروس محمد شلغوم. (2012). *دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية*. لبنان: مكتبة حسن العصرية.

10. عوض , ط . م . (2013). *مدخل إلى الإقتصاد الكلي*. عمان , معهد الدراسات المصرفية ,الأردن : الجامعة الأردنية.
11. فاتن عبد الأول منشى . (2019). *الاستثمارات العربية "كمدخل للتكامل الاقتصادي"*. مصر: مركز الخبرات المهنية للإدارة.
12. فراس أكرم الرفاعي، و عبد الرحيم فؤاد الفارس . (2013). *مدخل إلى الأعمال الدولية*. الأردن: دار المناهج للنشر و التوزيع.

الأطروحات و المذكرات

1. أحمد هـ , (2011). *أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2008* مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير .الجزائر , كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص إقتصاد كمي ,الجزائر.
2. التومي , إ. ب . (2021). *أثر رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا -دراسة قياسية باستخدام نماذج النابل .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث . برج بوعرييج , كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مانجمنت واقتصاد تطبيقي ,الجزائر.*
3. العزيز , ط . ع . (2012). *أثر الإنفتاح الإقتصادي على النمو الإقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010* أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه . الجزائر , كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير تخصص نقود ومالية ,الجزائر.
4. بشير هارون . (2022). *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990 - 2018* الريشة). *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في السياسات التجارية و المالية الدولية ، 25*. كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
5. بن حمو فايزة. (2016). *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الميزان التجاري "دراسة حالة الجزائر"*. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية . الجزائر.

قائمة المراجع

6. بودواية م. (2009). إشكالية النمو الإقتصادي في الجزائر الفترة 1980-2009. مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير. الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير فرع التحليل الإقتصادي، الجزائر.
7. بيري نورة. (2016). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و اثاره على التنمية الاقتصادية "دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب خلال الفترة 1996-2014". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التنمية الاقتصادية. العلوم الاقتصادية، الجزائر.
8. سي عفيف البشير. (2016). عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة نموذج الجاذبية". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. الجزائر.
9. شهيناز ط. س. (2017). الأثر الديناميكي للنمو الإقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. سيدي بلعباس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر.
10. شوقي جهاري. (2015). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية. الجزائر.
11. لي صوشة فايذة. (2015). تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الجزائر و الصين". مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. الجزائر.
12. قدوري نور الدين. (2010). الإصلاحات الجبائية و أهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1992-2008). مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في اقتصاديات المالية و البنوك، 65-66. بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
13. مفتاح صليحة. (2020). نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية. سيدي بلعباس.
14. مليك م. (2018). نمذجة النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1993-2015). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. مسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، الجزائر.

مقالات المجلات

1. العشي، ه، (2014، هـ، جوان). (6)دراسة نظرية لطبيعة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية. مجلة الإقتصاد الصناعي .
2. أونيسي العياشي. (ديسمبر، 2016). مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات. مجلة الحقوق والحريات (العدد 03).
3. بلال، ل. (2007). الإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الإقتصادي دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال فترة (1995-2005)مجلة الأبحاث الاقتصادية .
4. بلعوج بولعيد. (2006). معوقات الاستثمار في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 03 (العدد 04).
5. بوخاري بولرباح، و مداح لخضر. (ديسمبر، 2019). دراسة تحليلية لواقع مؤشرات قياس المناخ الاستثماري في الجزائر. مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة *SMEC* ، المجلد 01 (العدد 02).
6. تندر تُمُجَّد. (2018). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة الحقوق و العلوم الانسانية (عدد خاص).
7. دحماني سمير. (2018). الضمانات الدولية و المحلية للمستثمر الأجنبي في الجزائر. مجلة دراسات قانونية وسياسية ، المجلد 3 (العدد 2).
8. زغبة طلال. (2012). واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (العدد 07).
9. سنوسي بن عومر، و مراد بودية مُجَّد جميل. (أفريل، 2014). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره علي التنمية الاقتصادية. المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة (العدد 05) .
10. عبد القادر عوينان. (جوان، 2017). تحليل مؤشرات بيئة أداء الأعمال العربية و أثرها على الاستثمار الأجنبي. مجلة معارف (العدد 12).

قائمة المراجع

11. عبد المالك ذنون، و محمد وحيد حسن. (2019). دور مؤشرات مناخ الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي دراسة قياسية عن ماليزيا 1990-2016. مجلة الاقتصاد و العلوم الادارية ، المجلد 25 (العدد 110).
12. عمير, ش. (2018). التضخم والنمو الإقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي. مجلة اقتصاديات المال والاعمال .
13. فايدى كمال، و ياسين قاسي. (ديسمبر, 2015). مناخ الاستثمار في الدول العربية وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر-. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية (العدد 04).
14. قيبو اسمهان. (2010). بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، معوقات و تحديات. مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، المجلد 14 (العدد 03).
15. ليلي, ب. (2017). النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الإقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010) مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية .
16. نوزاد عبد الرحمن الهيتي. (2021). تقييم بيئة الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية. مجلة الريادة للمال ولأعمال ، المجلد 02 (العدد 01).
17. هبال عبد النور. (جانفي, 2017). قانون الاستثمار و البيئة القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تقييمية. مجلة الحقوق و العلوم السياسية (العدد 07).

مقالات الأنترنت

1. البشير عبد الكريم. (2008). إنعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر " حالة الجزائر". مداخلة ضمن ملتقى تحت عنوان إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات "الواقع و الافاق". شلف.
2. سعدية, ب. (2012). الإستقرار الكلي والنمو الإقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1980-2005. *revue d'économie et de statistique appliquée* .

3. فاطمة, ي. م. (2014). جوان (21) محور العالقة القائمة بين الإستثمار المحلي و الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية خلال الفترة 1998-2012. *Revue d'économie et de Statistique Appliquée*.
4. مكيد, ف. م. (2020). محددات النمو الإقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2018). المدية, مخبر الإقتصاد الكلي والمالية الدولية, الجزائر.
5. ميساوي, ا. ق. (2018). أثر ترقية الإستثمار على النمو الإقتصادي في الجزائر منذ 1993 بسكرة, قسم العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد تطبيقي, الجزائر: جامعة مُجّد خيضر.

➤ المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bourbonnais, R. (2009). *Econométrie Manuel et exercices corrigés*, 7ème ed. Paris: Dunod.
2. Lefilef, A. (2021). *The Role of Foreign Direct Investment in Achieving Economic Growth, Surveying a Group of International Experiences with Emphasis on the Case of Algeria. Empirical Study for the Period 1990-2018. Dissertation Submitted for the Degree of PHD in Economic Sciences, Option: Economic and Management Sciences*. ouargla, Department of Economic Sciences, algeria.
3. Perron, P. C. (1988). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. *Biometrika*, 75 (02).

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: نتائج اختبار ADF للاستثمار الأجنبي المباشر عند المستوى

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -2.025028 | 0.0429 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.650145 | |
| 5% level | -1.953381 | |
| 10% level | -1.609798 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 02: نتائج اختبار PP للاستثمار الأجنبي المباشر عند المستوى

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -2.433776 | 0.0168 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.644302 | |
| 5% level | -1.952473 | |
| 10% level | -1.610211 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 03: نتائج اختبار ADF لسعر الصرف عند المستوى

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.174052 | 0.0130 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.284580 | |
| 5% level | -3.562882 | |
| 10% level | -3.215267 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

قائمة الملاحق

الملاحق رقم 04: نتائج اختبار PP لسعر الصرف عند المستوى

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -5.716934 | 0.0003 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.273277 | |
| 5% level | -3.557759 | |
| 10% level | -3.212361 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق رقم 05: نتائج اختبار ADF للنمو الاقتصادي عند المستوى

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | 1.822588 | 0.9812 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.641672 | |
| 5% level | -1.952066 | |
| 10% level | -1.610400 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق رقم 06: نتائج اختبار ADF للنمو الاقتصادي عند الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -3.247706 | 0.0021 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.644302 | |
| 5% level | -1.952473 | |
| 10% level | -1.610211 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 07: نتائج اختبار PP للنمو الاقتصادي عند المستوى

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | 1.377591 | 0.9547 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.639210 | |
| 5% level | -1.951687 | |
| 10% level | -1.610579 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 08: نتائج اختبار PP للنمو الاقتصادي عند الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -4.777182 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.641672 | |
| 5% level | -1.952066 | |
| 10% level | -1.610400 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 09: نتائج اختبار ADF لسعر البترول عند المستوى

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | 0.752817 | 0.8716 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.641672 | |
| 5% level | -1.952066 | |
| 10% level | -1.610400 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 10: نتائج اختبار ADF لسعر البترول عند الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.892351 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.644302 | |
| 5% level | -1.952473 | |
| 10% level | -1.610211 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 11: نتائج اختبار PP لسعر البترول عند المستوى

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | 0.708004 | 0.8632 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.639210 | |
| 5% level | -1.951687 | |
| 10% level | -1.610579 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

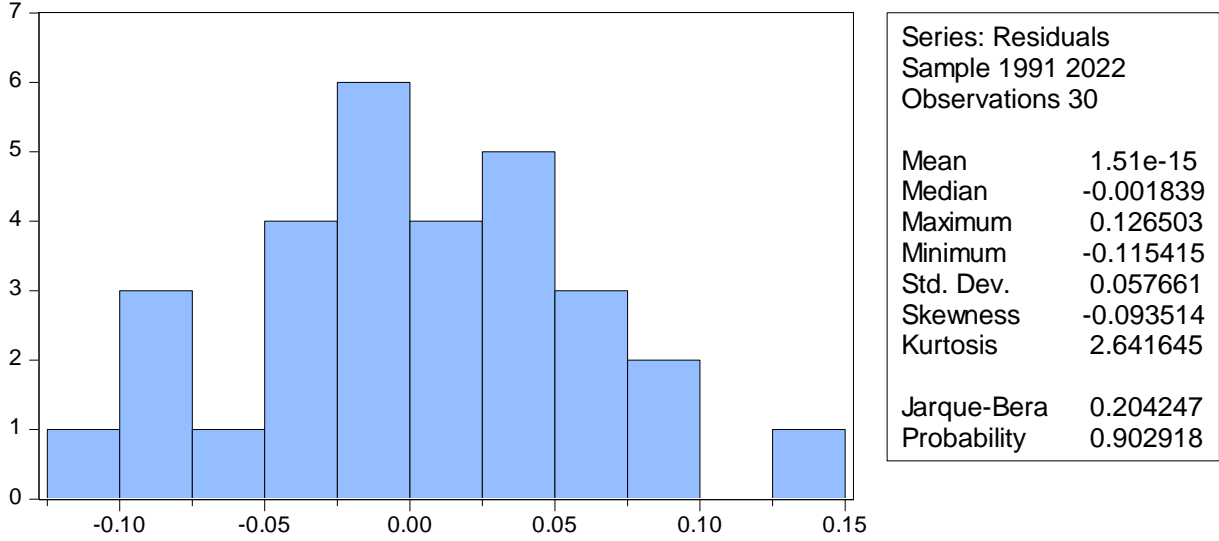
الملحق رقم 12: نتائج اختبار PP لسعر البترول عند الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -4.860136 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.641672 | |
| 5% level | -1.952066 | |
| 10% level | -1.610400 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 13: نتائج اختبار Jarque-Bera لتوزيع البواقي



الملحق رقم 14: نتائج اختبار BreuschGodfrey للارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

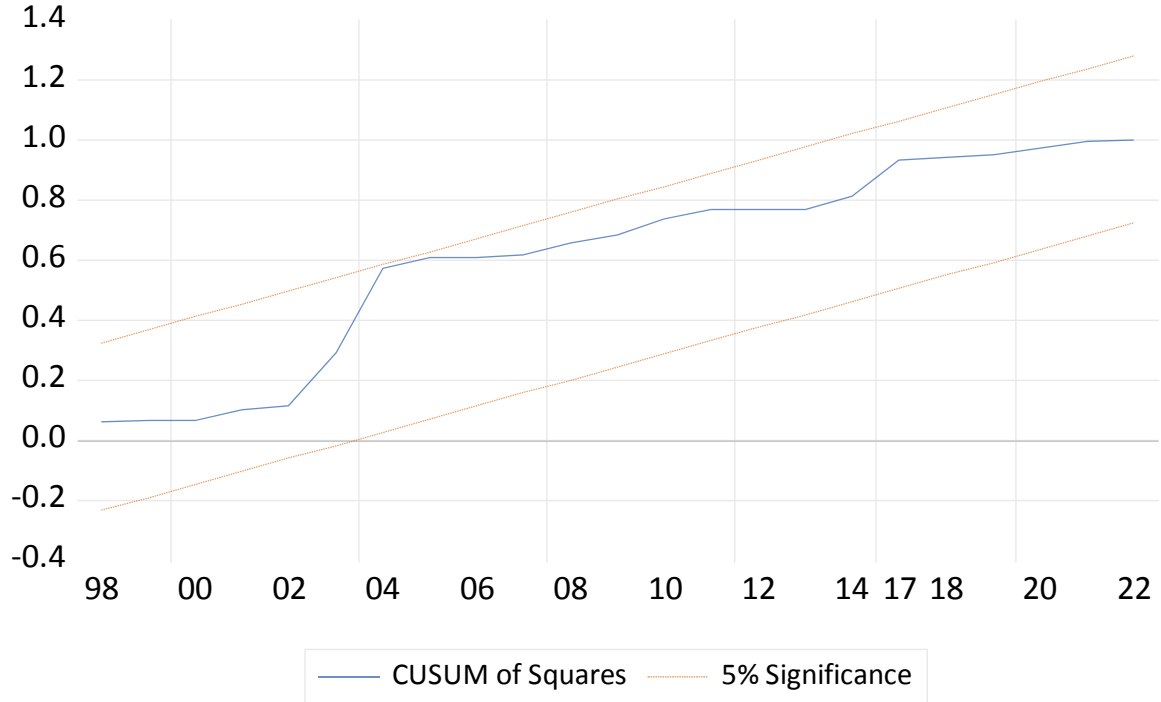
| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 2.228699 | Prob. F(2,21) | 0.1325 |
| Obs*R-squared | 5.252773 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0723 |

الملحق رقم 15: نتائج اختبار ARCH لعدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 0.155626 | Prob. F(1,26) | 0.6964 |
| Obs*R-squared | 0.166600 | Prob. Chi-Square(1) | 0.6832 |

الملحق رقم 16: المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة



الملحق رقم 17: بيانات متغيرات الدراسة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، سعر البترول، سعر الصرف)

| Années | PP | GDP | EX | FDI |
|--------|-------|------------------|--------|---------------|
| 1990 | 22.26 | 62048507531.3357 | 8.958 | 334 915 |
| 1991 | 18.62 | 45715676428.2766 | 18.473 | 11 638 686 |
| 1992 | 18.44 | 48003133346.9957 | 21.836 | 30 000 000 |
| 1993 | 16.33 | 49945584452.6506 | 23.345 | 1 000.000 |
| 1994 | 15.53 | 42543176828.9237 | 35.059 | 1 000.000 |
| 1995 | 16.86 | 41764291671.7711 | 47.663 | 1 000.000 |
| 1996 | 20.29 | 46941554225.3581 | 54.749 | 270 000 000 |
| 1997 | 18.68 | 48177612042.1507 | 57.707 | 260 000 000 |
| 1998 | 12.28 | 48187781984.4881 | 58.739 | 606 600 000 |
| 1999 | 17.48 | 48640671734.9711 | 66.574 | 291 600 000 |
| 2000 | 27.6 | 54790398570.3282 | 75.26 | 280 100 000 |
| 2001 | 23.12 | 54744697926.068 | 77.215 | 1 113 105 541 |
| 2002 | 24.36 | 56760355865.0082 | 79.682 | 1 064 960 000 |
| 2003 | 28.1 | 67863850333.9526 | 77.395 | 637 853 027 |
| 2004 | 36.05 | 85332581188.6107 | 72.061 | 884 749 028 |

قائمة الملاحق

| | | | | |
|------|--------|------------------|---------|-----------------|
| 2005 | 50.64 | 103198212442.69 | 73.276 | 1 156 000 000 |
| 2006 | 61.08 | 117027280155.386 | 72.647 | 1 841 000 000 |
| 2007 | 69.08 | 134977082623.78 | 69.292 | 1 686 736 540 |
| 2008 | 94.45 | 171000699876.747 | 64.583 | 2 638 607 034 |
| 2009 | 61.06 | 137211003661.699 | 72.647 | 2 746 930 734 |
| 2010 | 77.45 | 161207307027.185 | 74.386 | 2 300 369 124 |
| 2011 | 107.46 | 200013098817.25 | 72.938 | 2 571 237 025 |
| 2012 | 109.45 | 209059080929.499 | 77.536 | 1 500 402 453 |
| 2013 | 105.87 | 209755003250.664 | 79.368 | 1 691 886 708 |
| 2014 | 96.29 | 213809979836.314 | 80.579 | 1 502 206 171 |
| 2015 | 49.49 | 165979224866.131 | 100.691 | 537 792 920.922 |
| 2016 | 40.76 | 160034212126.018 | 109.443 | 1 638 263 954 |
| 2017 | 52.43 | 170096988531.906 | 110.973 | 1 230 243 451 |
| 2018 | 69.78 | 174910684781.571 | 116.594 | 1 466 116 068 |
| 2019 | 64.04 | 171760275466.61 | 119.354 | 1 381 200 050 |
| 2020 | 41.47 | 145743542982.628 | 126.777 | 1 143 918 160 |
| 2021 | 69.89 | 163472387986.768 | 135.064 | 869 151 162 |
| 2022 | 100.08 | 194998449769.085 | 141.995 | 75 197 018 |

ملخص

تركز هذه الدراسة إلى توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وتشير النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، ووجود أثر محدود للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي قدره 1.67% بسبب انخفاض معدلات تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية مقارنة بحجم التدفقات العالمية. ويقترح إتباع استراتيجيات فعالة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة قصد استقطاب أكبر عدد ممكن وتقديم تسهيلات لدعم هذه الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الزمنية الموزعة المتباطئة، الجزائر.

Abstract

This study focuses on illustrating the impact of foreign direct investment (FDI) on economic growth in Algeria during the period from 1990 to 2022, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The results obtained from this study indicate the existence of a cointegrating relationship between foreign direct investment and economic growth in Algeria during the period 1990-2022. It also shows a limited effect of foreign direct investment on GDP, estimated at 1.67%, due to the low rates of foreign capital inflows compared to global inflow volumes. The study suggests adopting effective strategies to encourage foreign direct investments in order to attract a larger number and provide facilities to support these investments.

Keywords: foreign direct investment, economic growth, ARDL, Algeria.